



جامعة شط العرب
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة
المرحلة الثالثة

محاسبة المنشآت المالية

مدرس المادة

م.م. سجاد جواد كاظم

Shatt Ah-Arab University college

محاسبة المنشآت المالية المحاضرة الأولى

طبيعة العمل المصرفي

المصرف لغة بكسر الراء يعني المكان الذي يتم فيه الصرف وهو بيع النقد بالنقد ويطلق عليه البعض (بنك) ذات الأصل الأوروبي المقابل في الانكليزية الى (Bank) وفي الفرنسية (Banque) وفي الايطالية (Banco) وهي تعني (صندوق امين لحفظ الاموال).

ويحصر البعض تعريف المصرف ضمن منهج يدعى (منهج الوساطة) بأنه مؤسسة تقبل باستلام النقود على شكل ودائع من الأفراد الذين لديهم فائض وتقوم بإقراضها على شكل قروض وسلف للأفراد والمحتاجين والمستثمرين ، او بانه منشأة تقبل النقود كودائع وتحترم طلبات مودعيها في سحبها وتمنح القروض وتستثمر الودائع الزائدة ، او هو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها بمعنى ان المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها الى من يستطيع ويرغب في الاستفادة منها وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها. اي ان مدخلات المصارف هنا متمثلة بالعاملين والودائع ورأس المال اما المخرجات فتتمثل بالقروض والسلف والاستثمارات وتداول الاوراق المالية ، ولذلك يشار الى تعريف المصرف بانه مؤسسة مالية تتولى قبول الودائع من جهة وتقديمها كقروض او استثمارها في مجالات استثمار اخرى من جهة ثانية . على ان هناك مدخل اخر للنظر الى المصرف كمؤسسة انتاجية يدعى (منهج الانتاج)

يتعامل مع المصارف بوصفها مؤسسات تستخدم رأس المال والعمالة وبعض الموارد المستهلكة كمدخلات لإنتاج فئات مختلفة من الودائع وحسابات القروض والعديد من المنتجات المصرفية الاخرى كمخرجات.

على ان تنوع الاعمال المصرفية وتوسعها جعل من التعريفات السابقة قاصرة على عمليتين رئيسيتين من الاعمال المصرفية او ثلاثة وليس جميعها ، لذا اعتمدت التشريعات المصرفية الحديثة ومنها التشريع العراقي التعميم في هذا المجال.

ففي قانون المصارف العراقي رقم (٧٤ لسنة ٢٠٠٤) يعرف المصرف في مادته الاولى على انه شخص يحمل ترخيصا أو تصريحاً بمقتضى هذا القانون لمباشرة الأعمال المصرفية

كما عرفته المادة الأولى من قانون البنك المركزي العراقي (رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤) بأنه الشخص الحائز على ترخيص أو تصريح بموجب قانون المصارف يخول له الاشتراك في أعمال مصرفية أو غيرها من الأنشطة المصرفية الأخرى ، وعرفه قانون أسواق الأوراق المالية العراقي رقم (٧٤ لسنة ٢٠٠٤) بأنه كيان مخول من قبل البنك المركزي العراقي ليقوم بالعمليات المصرفية في العراق.

يمكن لقول بان المصرف هو المؤسسة التي تقوم بالإعمال المصرفية والتي يمكن الوقوف عليها وتقسيمها ومن أهم الأعمال التي يمارسها هي:

1. قبول الودائع النقدية بأنواعها المختلفة .
2. منح التسهيلات المصرفية بأنواعها المختلفة.
3. خصم أو قطع الكمبيالات والحوالات .
4. منح السلف الشخصية .
5. التسليف على مستندات الشحن .
6. التسليف لقاء رهن الأسهم والسندات والبضائع .
7. تحصيل الشيكات والكمبيالات والحوالات ومستندات الشحن .
8. منح الاعتمادات المستندية .

أنواع المصارف ووظائفها

يمكن تقسيم المصارف إلى مجموعات مختلفة وذلك على وفق أسس ومعايير معينة منها:

1. طبيعة النشاط.
2. شكل الملكية .
3. من حيث علاقتها بالدولة.

• من حيث طبيعة النشاط
أولاً: المصارف المركزية

يتكون الجهاز المصرفي في أي بلد من البنك المركزي والمصارف الأخرى إضافة إلى القوانين والأنظمة المصرفية النافذة ، ولذلك يقف البنك المركزي على قمة الجهاز المصرفي والذي يدير ذلك الجهاز محققاً إدارة للسياستين النقدية والائتمانية لذلك البلد ومساهما في تنفيذ السياسة الاقتصادية له. فهو المؤسسة الحكومية التي تمثل السلطة المالية العليا المشرفة على القطاع المصرفي وجميع المؤسسات المالية الأخرى .

على ان هناك تعريفات اخرى للبنك المركزي تقتصر على وظيفة او اكثر من وظائفه . فمن يعرفه بانه المصرف الوحيد الذي يمتلك السلطة الكاملة لاصدار النقد . و هو البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمه . وهو البنك الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي . وهو البنك الحكومي الذي يدير العمليات المالية للحكومة ومن خلالها يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية الاخرى بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة. وهو البنك الذي تنشئه الدولة ليتولى عملية الإشراف و التوجيه و الرقابة على الجهاز المصرفي وله حق إصدار العملة و الاحتفاظ بالأصول السائلة الخاصة بالدولة كالذهب و العملات الأجنبية، ويكون رأس ماله ما تخصصه الدولة له و كذلك من ودائع البنوك التجارية لديه . كما يعرف بانه البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق اكبر منفعة للاقتصاد الوطني ، من خلال قيامه بوظائفه المتعددة كتفنين العملة وادارة العمليات المالية للحكومة واحتاظه بالاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية وادارة احتياطيات الدولة من العملات الاجنبية وقيامه بخدمة المصارف التجارية من خلال اعادة خصم الاوراق التجارية وقيامه بدور المقرض للمصارف التجارية والجاز اعمال المقاصة بينها والقيام بالتنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق اهداف السياسة النقدية.

خصائص البنك المركزي

من خلال التعريفات السابقة يمكن تحديد أهم خصائص البنك المركزي والتي يختلف من خلالها عن المصارف الاخرى بما يلي :-

1- **اشرافي:-** فهو يقف على قمة الهيكل المصرفي مختلفا في عمله عن المؤسسات المصرفية الأخرى فهو يشرف عليها ويتحكم بعرض النقد وإصدار القوانين والنظم المصرفية ومحددا ومنفذا للسياسة النقدية للبلد.

2- **حكومي :-** أي أنه مؤسسة حكومية تتبع القطاع العام ولا يمكن ان ينشئ القطاع الخاص بنوكا مركزية وذلك لخطورة وظائفها .

3- **لا ربحي :-** تركز البنوك المركزية أعمالها مع الحكومة والمؤسسات المصرفية الأخرى ولا تتعامل مع الأفراد الا نادرا ، لذا فهي تنشئ الصالح العام ولا يكون الربح هو الهدف الأول لها

4- **احتكاري :** - انها مؤسسات احتكارية وحيدة في أي بلد تحتكر الاصدار النقدي وبعض الاعمال المصرفية الأخرى

5- **منفرد :-** اذ لا يكون هناك اكثر من بنك مركزي واحد في أي بلد (باستثناء الولايات المتحدة الامريكية التي تضم ١٢ مؤسسة اصدار على انها تخضع ايضا لى مجلس الاحتياطي الفدرالي).

ثانيا: المصارف التجارية

يعد المصرف التجاري مؤسسة متخصصة بقبول الودائع المختلفة الجارية وتحت الطلب أو لأجل وتفتح الاعتمادات وتحصل الصكوك المسحوبة من العملاء أو عليهم وتمنح أنواع القروض كافة وتقوم بأية أعمال مصرفية أخرى ولا تعد المصارف التي يكون عملها الرئيس التمويل العقاري أو الزراعي أو الصناعي أو لا تقبل الودائع تحت الطلب مصارف تجارية ، وتمتاز المصارف التجارية عن غيرها هو بتخصصها في قبول وخلق الودائع الجارية .

ثالثا: المصارف الصناعية

هي مصارف تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة إلى المنشآت الصناعية لمدد متوسطة وطويلة الأجل، كما تسهم في إنشاء الشركات الصناعية وبذلك تخرج عن مفهوم المصارف التجارية التي تعتمد على الإقراض قصير الأجل مما يزيد من نسبة المخاطرة .

وتتمثل وظائف المصارف الصناعية بما يلي:

1. منح التمويل جزئيا أو كليا لإقامة المشاريع الصناعية أو توسيعها أو تطويرها.
2. تشجيع الصناعات المحلية واليدوية (الصغيرة) بهدف استيعاب البطالة وزيادة فرص العمل.
3. القيام بالدراسات اللازمة كدراسات الجدوى الاقتصادية وتقديم المشورة الإدارية والفنية اللازمة لبعض المشاريع .
4. المساهمة في ملكية أسهم بعض المشاريع الصناعية وتشجيع القطاع الخاص على ملكية أسهمها أيضا.
5. تقديم التسهيلات الائتمانية محليا أو خارجيا لتمويل القطاع الصناعي وبما لا يتعارض مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

رابعا: المصارف الزراعية

هي منشآت مالية تختص بالتمويل الزراعي بغرض التوسع بالرقعة الزراعية للدولة وتحقيق أكبر قدر ممكن من المحاصيل الزراعية، إذ تمنح المصارف الزراعية قروضا طويلة ومتوسطة الأجل لاستصلاح الأراضي وقروضا قصيرة الأجل لتمويل المحاصيل الزراعية حتى تنضج ، وتختلف

سياسة المصرف في منح القروض على وفق ظروف الدولة التي تعمل بها كما تختلف المصارف في تكوينها وأغراضها تبعاً لذلك، وللمصارف الزراعية وظائف أهمها:

منح التمويل على اختلاف آجاله لأغراض الزراعية المختلفة .

1. تشجيع إقامة المشاريع الزراعية ومشاريع التصنيع الزراعي .

2. شراء سندات القروض التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الزراعية

3. توفير المستلزمات الزراعية الضرورية وبأسعار منافسة للمزارعين

4. تمويل عمليات تسويق وتصدير المنتجات الزراعية.

خامساً: المصارف العقارية

هي منشآت مالية تقتصر على تقديم سلف بضمانات عينية، وتقديم قروض لجمعيات ومنشآت الإسكان ، كما تسهم في تأسيس هذه المنشآت وتعتمد هذه المصارف في تمويل نشاطها على رؤوس أموالها والقروض طويلة الأجل التي تحصل عليها من المصرف المركزي والمصارف الأخرى والسندات التي تصدرها. ومعظم القروض التي تمنحها هذه المصارف طويلة الأجل وأهم وظائف هذه المصارف تتلخص بالآتي:

1. تقديم التمويل لإقامة المشاريع السكنية ولذوي الدخل المحدود جزئياً أو كلياً .

2. تنفيذ المشاريع الإسكانية الخاصة وبيعها للمواطنين وبأسعار وأقساط تتناسب مع دخولهم .

3. إعداد الدراسات الإستراتيجية حول السياسة السكنية العامة للدولة والقيام بالدراسات السكنية والإحصائية اللازمة .

4. تنفيذ المشاريع الاستثمارية داخل المناطق السكنية للمنشأة لتشجيع الانتقال إليها وتشجيع الحرف الصغيرة وبرامج التدريب المهني والعمل على توفير فرص العمل للمستفيدين من المشاريع السكنية.

من حيث شكل الملكية: تنقسم المصارف من حيث شكل الملكية إلى

أ. المصارف الخاصة: وتأخذ هذه المصارف شكل الملكية الفردية أو شركات الأشخاص إذ تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة واحدة أو مجموعة شركاء.

ب. المصارف المساهمة: وتأخذ هذه المصارف شكل الملكية المساهمة حيث تكون شركة أموال مساهمة عامة أو محدودة وتطرح أسهمها للاكتتاب العام ويجري تداولها في الأسواق المالية .

ج. المصارف التعاونية: وتعود ملكية هذا النوع من المصارف إلى جمعيات تعاونية أو نقابات مهنية أو حرفية أو عمالية أو غيرها .

من حيث علاقتها بالدولة: تنقسم المصارف من حيث العلاقة بالدولة إلى:-

1. مصارف القطاع العام : وتعود ملكيتها إلى الدولة بشكل كامل مثل المصرف المركزي وكثير من مؤسسات الإقراض المتخصصة التي تعود ملكيتها للدولة .

2. مصارف القطاع الخاص : وتعود ملكية هذه المصارف بشكل كامل إلى القطاع الخاص بأشخاصه الطبيعيين والاعتباريين سواء كانت على شكل مشروعات فردية أم شركات أشخاص أم شركات أموال .

3. مصارف مختلطة : يشترك في ملكية هذه المصارف القطاع العام والقطاع الخاص أي تشترك الدولة وتسهم في إنشاء وإدارة مثل هذه المصارف وعادة تلجأ الدولة إلى حيازة أكثر من نصف رأس المال لهذا النوع من المصارف لتضمن السيطرة عليه.

محاسبة المنشآت المالية المحاضرة الثانية

خصائص المصارف التجارية

تُعد المصارف التجارية من الركائز الأساسية في النظام المالي لأي دولة، إذ تقوم بدور الوسيط المالي بين المودعين والمقترضين، وتسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تقديم خدمات مالية متنوعة. وتتميز المصارف التجارية بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال، سواء من حيث طبيعة نشاطها أو طبيعة مواردها ومسؤولياتها القانونية والاجتماعية.

فبينما تهدف منشآت الأعمال التقليدية إلى تحقيق الربح من خلال إنتاج السلع أو تقديم الخدمات، تركز المصارف التجارية على التعامل بالأموال وتقديم خدمات مصرفية مثل قبول الودائع، منح القروض، وتقديم التسهيلات الائتمانية. كما أنها تخضع لرقابة صارمة من قبل السلطات النقدية نظراً لحساسية نشاطها وأثره المباشر على الاقتصاد الوطني.

أهم الخصائص المصارف التجارية

1- النقد

إذا كانت منشآت الأعمال السلعية تعتمد المواد الأولية لإنتاج سلعها والمنشآت الخدمية تعمل على خلق خدماتها وتقديمها إلى زبائنها فالمصارف تعد شكلاً آخر من المنشآت التي تجمع بين الاثنين فهي في الوقت الذي تقدم فيه سلعها وخدماتها المختلفة فإن النقود تعد مادتها الأولية متمثلة بالودائع وفي ذات الوقت منتجها النهائي متمثلة بأشكال القروض والائتمانات النقدية المختلفة وكذلك تكون النقود هي المادة الأساسية لخدماتها متمثلة بأشكال الائتمان غير النقدي المختلفة وعمليات التحويل وسداد الالتزامات وغيرها ، وحتى الخدمات الاستشارية المقدمة من قبلها تكون النقود أساسها لاول.

2- أموال الغير

في الوقت الذي يشكل رأس المال المصدر الأول والأكبر لاموال منشآت الأعمال الأخرى نجد إنه لا يشكل لدى المصارف إلا نسبة قليلة حيث تشكل الودائع الجزء الأعظم من تلك المصادر تأتي بعدها القروض واخيرا يأتي راس المال.

3 - السياستين النقدية والائتمانية

إذا كانت لأعمال المنشآت السلعية منها والخدمية دور في دعم السياسات الخاصة بالقطاعات التي تعمل ضمنها (الصناعية، الزراعية، التربوية،.....) فإن دور المنشآت المصرفية يكون أكبر بكثير في دعم وتطبيق السياستين النقدية والائتمانية في البلد الذي تعمل فيه إضافة إلى دورها المهم في السياسات الخاصة بالقطاعات الأخرى آنفة الذكر.

فالسياسة النقدية المتعلقة بجميع الإجراءات الخاصة بعرض النقد في البلاد والسياسة الائتمانية المتعلقة بإمكانيات المصارف في منح الائتمان لهما الدور الاساسي في التنمية الاقتصادية ومعالجة المشاكل الاقتصادية كالتضخم والكساد ، حيث يكون للمصارف الدور الاكبر في هما وان حساسية هذا الدور أعطت لإجراءات العمل المصرفي أهمية خاصة وضرورة ملحة لاحكامها.

4 - البنك المركزي

لوجود الخصائص الثلاث آنفة الذكر إضافة الى أسباب أخرى ادت الى خضوع جميع المصارف العاملة في بلد ما الى إشراف مركزي مباشر من قبل البنك المركزي في ذلك البلد فيما يحتم عليها الخضوع الى القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي.

5 - أهداف المصرف

تختلف أهداف المصرف عن أهداف منشآت الأعمال الأخرى اذ انها تتوزع ما بين الربحية Profitability والسيولة liquidity والامان Safety وهي اهداف

متعارضة فيما بينها ، فتحقيق الأولى بدرجة عالية يعني تخفيض درجة تحقيق الثانية والثالثة والعكس بالعكس ، فاذا ماحاول المصرف ان يحقق السيولة والامان بدرجة عالية فانه يكون على حساب درجة الربحية التي يسعى الى تحقيقها وبالتالي فان المشكلة الرئيسية التي تواجه إدارة المصارف هي معالجة التعارض بين امان المصرف وسيولته من جهة وبين ربحيته من جهة أخرى. ان هذا التعامل يفرض صيغا معينة على إجراءات المصرف المختلفة.

6- المخاطر المصرفية

من الصعب ان تجتمع المخاطر المالية في منشأة معينة مثلما تجتمع في المصارف فهي تتنوع بين مخاطرة ائتمانية (والتي تعني خلل محتمل في العملية الائتمانية يؤدي الى نتائج سلبية الى المؤتمن) و مخاطر سيولة (احتمال تحقيق خسائر معينة بهدف توفير السيولة المطلوبة للمصرف في الوقت المناسب) ومخاطر الاستثمار احتمال انخفاض القيمة السوقية للأسهم ومخاطر التضخم انخفاض القوة الشرائية للنقود.

7- الفترة الزمنية

تتميز التعاملات التجارية الأخرى بان الصفقة الواحدة منها تنحصر في فترة محدودة ويندر ان تزداد تلك الفترة لتطول الى عدة ايام او عدة اشهر بينما تتميز التعاملات المصرفية عادة بطول الفترة الزمنية اذ(يمتد تاريخ استحقاق بعض القروض المصرفية إلى ثلاثين عاما). أن طول هذه الفترة يحتم

على المصرف الدقة المستمرة في إجراءاته وسلامتها رغم تغير الظروف والأزمات بل يحتم عليها مراجعة تلك الإجراءات وتطويرها بما يتلاءم مع كل معطيات جديدة.

8- التعامل مع الزبائن

تختلف المصارف في تعاملها مع زبائنها عن المنشآت الأخرى وذلك ان المصارف تنتقي زبائنها وذلك بعد جمع الكثير من البيانات عنهم ثم تقوم بتقييمهم ماديا وأديبا وذلك قبل الموافقة على التعامل معهم ، كذلك تستمر في اتصالها المباشر وتقييمها المستمر طوال فترة تعاملها معهم والتي تطول كما تمت الإشارة الى ذلك انفا. وقد اجتهد المصرفيون في تحديد العوامل التي يدرسها المصرف عن عميله فكان اشهرها ما استقرت تسميته (SCS) نسبة الى الحرف الأول من المصطلح الإنكليزي لها والتي تشمل (الشخصية: character) وهي رغبة العميل في سداد التزاماته و(القدرة: capacity) التي تعني النشاط والطموح والخبرة والمعرفة وجودة القرارات و(راس المال: capital) وهو ما يمتلكه العميل أي ثروته و (الضمان: collared) وهو عبارة عما يقدمه المقترض من أصول منقولة او غير منقولة والتي يرهنها لتوثيق القرض او شخص ضامن ذو مالية وسمعة وادبية تؤهله لكي يعتمد المصرف في ضمان القرض و(الظروف: conditions) والتي يقصد بها الظروف الاقتصادية المحيطة بالعميل. ان هذه الدراسة تحتم على المصرف لتتبع إجراءات خاصة تختلف في مجملها عن الإجراءات المتبقية في منشآت الأعمال الأخرى في تعاملها مع عملائها.

10 - جودة الخدمة المصرفية

كما هو الحال في منشآت الأعمال الأخرى فان جودة الخدمة المصرفية تحكمها الدقة في الاداء والسرعة في الانجاز وانخفاض في التكاليف (الاسعار) والراحة وحسن المعاملة في التقديم . على ان اهمية هذه العناصر تكون اكثر شدة في العمل المصرفي ، نظرا لخصائصه المالية او النقدية التي لا تقبل الخطأ حتى بالاجزاء الصغيرة من الوحدات النقدية(اجزاء الدينار او اجزاء الدولار مثلا) ومخاطره المتعددة ، كما ان السرعة في الاداء تكون ضرورية جدا ، فهي الاساس في المنافسة بين المصارف سواء في تبسيط الاجراءات او مواعيد الانجاز ، فلا فائدة في قرض بعد موسم الحاجة اليه . تسعى المصارف الى توفير أكبر قدر ممكن من الراحة للزبائن ، من إعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم لقضاء وقت الانتظار فضلا عن استخدام أجهزة التكييف.

10- سرية العمل المصرفي

نظرا لطبيعة العمل المصرفي فهو مبني على الثقة المتبادلة بينه وبين زبائنه ، ونظرا لحساسية البيانات المالية الخاصة بزبائن المصرف وخطورة الافصاح عنها للآخرين ، منافسين او غير منافسين ، فان من مبادئ العمل المصرفي هو السرية في العمل وعدم الافصاح عن اية بيانات .

أقسام (شعب) المصارف التجارية

تختلف الأقسام والشعب الداخلية للمصرف باختلاف وتنوع الأنشطة والخدمات التي يقدمها المصرف للزبائن، فمنها ما هو مرتبط ارتباطاً مباشراً بالزبائن، وهي الأقسام الفنية للمصرف، ومنها ارتباطها غير مباشر بالزبائن، وهي الأقسام الإدارية والتي تنظم عمل الأقسام الفنية وتراقبها وتمسك حساباتها وتسجل قيودها المحاسبية بأجمالي المبالغ للعمليات اليومية التي تحدث في الأقسام الفنية للمصرف.

1- الأقسام الإدارية

وهي الأقسام التي تكون مسؤولة عن تنظيم العمل في المصارف ومراقبته، ويعتمد وجودها على حجم نشاط المصرف وعدد أقسامه الفنية، وتتكون من الآتي: أ - القسم الإداري ب. القسم المالي ت - القسم القانوني ث - قسم الرقابة والتفتيش الداخلية ج - قسم شؤون الفروع ح - قسم إدارة المخاطر خ - قسم الحاسبة الإلكترونية د - قسم الدراسات والعمليات المصرفية ر - قسم العلاقات العامة ز - المطبوعات - الأرشفة.

2- الأقسام الفنية:

وهي الأقسام التي تكون مسؤولة عن انجاز العمليات المصرفية للزبائن، ويعتمد وجودها وتنظيمها على أنواع العمليات المصرفية التي يمارسها المصرف من جهة وعلى حجم نشاط المصرف بصورة عامة و حجم نشاط القسم بصورة خاصة من جهة أخرى، بحيث يتطلب ذلك ان يتكون القسم من عدة شعب، وتتكون من الآتي:

أ - قسم الخزينة ب - قسم الحسابات الجارية ت - قسم التوفير والودائع الثابتة ث - قسم الائتمان المصرفي ج - قسم خطابات الضمان ح - قسم الاعتمادات المستندية خ - قسم الحوالات الداخلية د - قسم القسط وتحصيل الأوراق التجارية ر - قسم شراء وبيع العملات الأجنبية ز القسم الدولي م - قسم الاستثمار ش - قسم المقاصة

تصنيف الودائع المصرفية

تصنف الودائع بعدة تصنيفات كل منها يهدف الى هدف معين عند تحليلها، وأشهر تلك التصنيفات وأكثرها استخداماً ذلك الذي يعتمد على معيار الأجل وطريقة السحب، والذي تقسم بموجبه الى (١) الودائع الجارية (٢) وودائع التوفير (٣) الودائع لأجل وفيما يلي:-

توضيح لمفهوم الودائع وفق هذا التقسيم:-

1- الودائع الجارية

وهي تسمى في الولايات المتحدة باسم الودائع تحت الطلب Demand Deposits حسابات الصكوك Checking Accounts او Current Account وفي العراق تسمى الحسابات الجارية الدائنة. وهي اتفاق بين الزبون والمصرف يودع بموجبه الزبون مبلغا من النقود لدى المصرف ، على ان يكون له الحق في سحبه في أي وقت يشاء ودون اخطار سابق منه. وتحرم بعض النظم المصرفية دفع أي فائدة على الودائع الجارية. على انه يمكن سحبها بموجب اوامر يصدرها المودع الى المصرف ليتم الدفع بموجبها له او لشخص اخر يعينه المودع في الامر الصادر منه للمصرف وقد يتم الدفع لاي شخص اخر يظهر هذا الامر باسمه. كذلك فان هذه الودائع تتضمن التزاما فوريا (في اية لحظة) على المصرف بالدفع مما يتعين معه ان يكون على استعداد دائم لمقابلة السحب منها .

2- ودائع التوفير

تمثل ودائع التوفير باتفاق بين المصرف والزبون يودع بموجبه الزبون مبلغا من النقود لدى المصرف مقابل حصوله على فائدة ، على ان يكون للزبون الحق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون اخطار سابق منه .ولا يجوز كشف حساب التوفير ولا تمنح دفاتر شيكات لاصحابها ، بل يتم منحهم دفاتر توفير يتم الايداع والسحب بموجبها .

وتحرم التشريعات في بعض الدول فتح حسابات توفير لمنشآت الاعمال ، بينما تضع تشريعات اخرى حدا اقصى للمبالغ التي يمكن للمنشأة ايداعها في ذلك الحساب. وتحتسب فوائد التوفير عادة في نهاية العام على اساس الرصيد الشهري الادنى لكل شهر من اشهر السنة بسعر فائدة محدود.

3- الودائع الثابتة

وهي على نوعين هما الودائع الثابتة لأجل والودائع الثابتة باخطار سابق: - وتمثل الودائع لأجل (Time Deposits) تلك الاموال التي يرغب الافراد والهيئات الخاصة والعامة في ايداعها في المصارف لمدة محددة مقدما (١٥ يوما او ثلاثة اشهر او ستة اشهر او سنة مثلا) على انه لايجوز السحب منها جزئيا او كليا قبل انقضاء الاجل المحدد لايداعها . او هي اتفاق بين المصرف والزبون ، يودع الاخير بموجبه مبلغا من النقود

محاسبة المنشآت المالية – المحاضرة الثالثة

المعالجات المحاسبية لعمليات شعبة أمانة الصندوق

شعبة أمانة الصندوق في الإدارة العامة : وتسمى بالغرفة الحصينة وهي تلك الغرفة المجهزة بقاصات حديدية لحفظ النقود ولا يجوز الدخول إليها إلا من قبل مخولين وتعد من الشعب المهمة في الإدارة العامة حيث يتم تجهيز فروع المصرف بالنقدية عن طريق هذه الشعبة والمصرف بصورة عامة يجهز بالنقد من قبل البنك المركزي العراقي حيث تقوم هذه الشعبة بدور الوسيط فهي تستلم النقدية من البنك المركزي العراقي وتحتفظ به في غرفتها الحصينة تمهيدا لتسديد احتياجات الفروع من النقدية .

1- عند استلام النقدية من قبل البنك المركزي العراقي يكون القيد كالآتي:

xxxx من ح/ نقد في الصندوق 181

xxxx إلى ح/ نقد لدى المصارف 183

2- عند تجهيز الفرع بالنقد يكون القيد كالآتي:

xxxx من ح/ حسابات مدينة متبادلة 163

xxxx إلى ح/ نقدية في الصندوق 181

الحسابات المدينة المتبادلة (163) : يفتح هذا الحساب لدى الإدارة العامة للمصرف وفروعه ويشمل المعاملات المدينة والدائنة المتبادلة فيما بينها.

ملاحظة: عند إرسال النقد المطلوب إلى الفرع المعني ينظم عادة (أشعار مدين) ويقصد بالإشعار المدين تبليغ بالكمية المجهزة له من النقد.

شعبة أمانة الصندوق في الفروع: وتشابه أعمالها إلى حد ما أعمال أمانة الصندوق في الإدارة العامة ويمكن تلخيصها بالآتي:

1- عند استلام فرع المصرف النقد المرسل من الإدارة العامة بموجب الإشعار المدين يسجل القيد التالي:

xxxx من ح/ نقد في الصندوق 181

xxxx إلى ح/ حسابات مدينة متبادلة 163

2- عند دفع أي مبلغ إلى المراجعين بعد استيفاء كافة الإجراءات الخاصة بالدفع يتم تأيد الدفع بختم أمين الصندوق ويسجل القيد التالي:

xxxx من ح/ الحساب المختص

xxxx إلى ح/ نقد في الصندوق 181

3- عند إيداع مبالغ في الصندوق يتم تأيد الاستلام بختم أمين الصندوق ويسجل القيد التالي :

xxxx من ح/ نقدية في الصندوق 181

xxxx إلى ح/ الحساب المختص xx

4- ثم ينظم أمين الصندوق في نهاية الدوام الرسمي قيدين منفصلين الأول بمجموع المقبوضات والقيد الثاني بمجموع المدفوعات علما أن مفردات المقبوضات والمدفوعات مثبتة في جداول خاصة لدى أمين الصندوق وتكون كالآتي:

قيد المقبوضات:

xxxx من ح/ نقدية في الصندوق 181

xxxx إلى ح/ المقبوضات النقدية xx

قيد المدفوعات:

xxxx من ح/ المدفوعات النقدية xx

xxxx إلى ح/ نقدية في الصندوق 181

5- عند استيراد واستلام النقد الأجنبي من المراسلين (المراسل هو اصطلاح يعبر عن المصارف الأجنبية التي يتعامل معها المصرف المحلي في تنفيذ العمليات المصرفية التي تتم خارج القطر) يتم إجراء القيد الآتي في الفرع الرئيسي:.

xxxx من ح/ أوراق نقدية أجنبية 186

xxxx إلى ح/ نقدية لدى المصارف الخارجية 187

حيث يمثل الطرف الدائن للقيد الحساب الجاري للمصرف المفتوح لدى المراسلين ويتم القيد المذكور بالعملة المحلية المعادلة للعملة الأجنبية بسعر الصرف السائد.

6- عند تجهيز احد الفروع بهذا النقد يقوم الفرع الرئيسي بتسجيل القيد التالي:

xxxx من ح/ حسابات مدينة متبادلة 163

xxxx إلى ح/ أوراق نقدية أجنبية 186

أما الفرع المختص فعند استلامه النقد الأجنبي يقوم بتسجيل القيد أدناه:

xxxx من ح/ أوراق نقدية أجنبية 186

xxxx إلى ح/ حسابات مدينة متبادلة 163

7- عند قيام الفرع المعني ببيع النقد الأجنبي يسجل القيد التالي:

xxxx من ح/ نقد في الصندوق 181

xxxx إلى ح/ أوراق نقدية أجنبية 186

xxxx إلى ح/ أيراد بيع وشراء الأوراق النقدية الأجنبية 4413

8- عند تصدير النقد الأجنبي وذلك بإرساله إلى المراسل (المصرف الأجنبي) يكون القيد كالآتي:

xxxx من ح/ نقد لدى المصارف الخارجية 187

xxxx إلى ح/ أوراق نقدية أجنبية 186

تمرين(1) في بداية يوم العمل في 2018/3/1 كان رصيد الموجود النقدي في خزانة مصرف الرشيد الرئيسي هو (19) مليون دينار وقد تمت العمليات أدناه في ذلك اليوم:

- 1- سحب أمين الصندوق من الخزنة في بداية اليوم مبلغ (2500000) دينار.
 - 2- كانت المقبوضات النقدية في ذلك اليوم كالآتي:
1300000 دينار إيداعات في الحسابات الجارية الدائنة / قطاع حكومي.
1150000 دينار عن إيداعات في حسابات التوفير.
1750000 دينار عن إيداعات ودائع نقدية ثابتة .
 - 3- كانت المدفوعات النقدية في نفس اليوم كالآتي:
1180000 دينار عن مسحوبات من الحسابات الجارية الدائنة / قطاع خاص أفراد.
1450000 دينار عن مسحوبات من حسابات التوفير.
- المطلوب:

- 1- أجراء القيود اليومية اللازمة للعمليات أعلاه في شعبة أمانة الصندوق.
- 2- وإجراء القيود المحاسبية الخاصة بأمين الصندوق.
- 3- واستخراج الرصيد الدفتری للنقد في الصندوق وفي الخزنة نهاية اليوم.

الحل:

قيود المقبوضات النقدية:

- 1- قيد المقبوضات النقدية / حسابات جارية دائنة / القطاع الحكومي:

1300000 من ح/ نقد في الصندوق 181

1300000 إلى ح/ حسابات جارية دائنة / قطاع حكومي 2511

- 2- قيد المقبوضات النقدية / حساب التوفير:

1150000 من ح/ نقد في الصندوق 181

1150000 إلى ح/ حسابات التوفير 2521

- 3- قيد المقبوضات النقدية / ودائع نقدية ثابتة:

1750000 من ح/ نقد في الصندوق 181

17500000 إلى ح/ الودائع الثابتة 2531

قيود المدفوعات النقدية:

1- قيد المدفوعات النقدية / الحسابات الجارية الدائنة / قطاع خاص أفراد.

1180000 من ح/ حسابات جارية دائنة/ قطاع خاص أفراد 2517

1180000 إلى ح/ نقد في الصندوق 181

2- قيد المدفوعات النقدية / حسابات التوفير :

1450000 من ح/ حسابات التوفير 2521

1450000 إلى ح/ نقد في الصندوق 181

القيود الخاصة بأمين الصندوق: مجموع المقبوضات لذلك اليوم :

$1300000 + 1150000 + 1750000 = 4200000$ ويسجل القيد التالي:

4200000 من ح/ نقد في الصندوق 181

4200000 إلى ح/ المقبوضات النقدية

مجموع المدفوعات النقدية لذلك اليوم:

$1180000 + 1450000 = 2630000$ ويسجل القيد التالي :

2630000 من ح/ المدفوعات النقدية

2630000 إلى ح/ نقد في الصندوق 181

استخراج الرصيد الدفتری للنقدية في الصندوق نهاية اليوم :

رصيد النقد في الصندوق في بداية اليوم = المبلغ المسحوب في بداية اليوم + المقبوضات النقدية - المدفوعات النقدية .

$2500000 + 4200000 - 2630000 = 4070000$ دينار رصيد الدفتری للنقدية في الصندوق نهاية اليوم .

استخراج الرصيد الدفترى لخزانة المصرف في نهاية اليوم:

رصيد خزانة المصرف في نهاية اليوم = رصيد الخزانة في اليوم السابق - المبلغ المسحوب في بداية اليوم + رصيد الدفترى للنقدية في الصندوق في نهاية اليوم.

$19000000 - 2500000 + 4070000 = 20570000$ دينار رصيد خزانة المصرف في نهاية اليوم.

تمرين (2): بافتراض وبالرجوع إلى بيانات التمرين (1) أن الموجود النقدي الفعلي بعد الجرد (رصيد النقد في الصندوق) لدى أمين الصندوق كان كما يلي وحسب الافتراضات التالية: مع العلم أن الرصيد الدفترى هو (4070000) دينار .

4270000	3970000	4070000
----------------	----------------	----------------

المطلوب : ما هي القيود اللازم تسجيلها في ظل كل حاله على حده.

- 1- لا يسجل قيد لان الرصيد الفعلي مطابق للرصيد الموجود في السجلات.
- 2- هذه الحالة تدل على وجود نقص أو فرق بين الرصيد المسجل بالسجلات والرصيد الفعلي الموجود في الصندوق مقداره (100000) وكما يلي :

الرصيد الدفترى (4070000) - الرصيد الفعلي (3970000) = 100000 دينار العجز
ويسجل القيد أدناه في حالة عدم تسديد العجز أو النقص من قبل أمين الصندوق. وكما يلي :
100000 من ح/ فروقات نقدية 1665

100000 إلى ح/ نقد في الصندوق 181

وعند تسديد المبلغ لاحقا يسجل القيد الآتي:

100000 من ح/ نقد في الصندوق 181

100000 إلى ح/ فروقات النقدية 1665

- 3- هذه الحالة تدل على وجود زيادة مقدارها (200000) دينار بين الرصيد المسجل بالسجلات والرصيد الفعلي وكما يلي:

الرصيد الفعلي (4270000) - الرصيد الدفترى (4070000) = 200000 دينار. وفي حالة عدم ظهور من يدعي بعائديه المبلغ في نهاية ذلك اليوم يسجل القيد التالي: 200000 من 200000 ح/ نقد في الصندوق 181

200000 إلى ح/ الزيادة في الصندوق 2668

وعند تسديد مبلغ الزيادة لمن تثبت أحقية المبلغ له فيما بعد يكون القيد كالتالي: 200000 من 200000 ح/ الزيادة في الصندوق 2668

200000 إلى ح/ نقد في الصندوق 181

محاسبة المنشآت المالية - المحاضرة الرابعة

المعالجات المحاسبية لشعبة الحسابات الجارية

في هذه الشعبة تكون الحسابات المفتوحة من قبل زبائن المصرف على نوعين :

1- الحسابات الجارية الدائنة: وهي الحسابات المفتوحة لصالح زبائن (عملاء) المصرف سواء كانوا أفراد طبيعيين أو شركات أو مؤسسات حكومية وأرصدة هذه الحسابات تكون دائنة لصالح أصحابها ولا يجوز السحب منها إلا بحدود الرصيد الدائن، ويمكن تقسيم هذه الحسابات حسب القطاعات إلى الأنواع التالية:

- حسابات جارية دائنة / قطاع حكومي 2511
- حسابات جارية دائنة / قطاع عام 2512
- حسابات جارية دائنة / قطاع مالي 2513
- حسابات جارية دائنة / قطاع تعاوني 2514
- حسابات جارية دائنة / قطاع مختلط 2515

- حسابات جارية دائنة / قطاع شركات وجمعيات 2516
- حسابات جارية دائنة / قطاع خاص أفراد 2517
- حسابات جارية دائنة / قطاع العالم الخارجي 2518

2- الحسابات الجارية المدينة: وفي هذا النوع يضع المصرف تحت تصرف صاحب الحساب الجاري الدائن (الذي يقدم الضمانات الكافية) مبلغ معين يستطيع سحبه متى يشاء دون اشتراط توفر رصيد لديه ويطلق عليه مصرفيا (السحب على المكشوف) ويتقاضى المصرف فوائد من خلال منحه لهذه التسهيلات، ويقوم المصرف بغلق رصيد الزبون (العميل) الجاري الدائن بالحسابات الجارية المدينة عند منحة التسهيلات المصرفية أي يصبح رصيد الزبون الجاري الدائن (صفر) وان هذه الحسابات جرى تقسيمها حسب القطاعات المذكورة سابقا .

- حسابات جارية مدينة / قطاع حكومي 1431
- حسابات جارية مدينة / قطاع عام 1432
- حسابات جارية مدينة / قطاع مالي 1433
- حسابات جارية مدينة / قطاع تعاواني 1434
- حسابات جارية مدينة / قطاع مختلط 1435
- حسابات جارية مدينة / قطاع شركات وجمعيات 1436
- حسابات جارية مدينة / قطاع خاص أفراد 1437
- حسابات جارية مدينة / قطاع العالم الخارجي 1438

وتكون المعالجة المحاسبية الجارية تكون كما يلي وحسب القطاعات :

الإيداع

1- عندما يكون الإيداع في الحسابات الجارية بصيغة نقدية ينظم القيد التالي:

xxxx من ح/ نقدية في الصندوق 181

xxxx إلى ح/ حسابات جارية مدينة أو دائنة وحسب القطاع 143 أو 251

2- عندما يكون الإيداع بصيغة (صك مسحوب على نفس المصرف) يكون القيد :

xxxx من ح/ حسابات جارية مدينة أو دائنة (حساب العميل الساحب)

xxxx إلى ح/ حسابات جارية مدينة أو دائنة (حساب العميل المودع)

3- عندما يكون الإيداع بصيغة (صك مسحوب على حساب عميل لدى فرع آخر داخل المدينة) يكون القيد المحاسبي كالآتي:

xxx من ح/ حسابات مدينة متبادلة 163

xxx إلى ح/ حسابات جارية مدينة أو دائنة (حساب العميل المودع)

4- أما إذا كان الصك مسحوب على مصرف يقع خارج المدينة فهناك إجراءات محاسبية سنتناولها ضمن الحوالات الداخلية.

5- ويكون الإيداع في الحساب الجاري نتيجة لقيام المصرف بقيد التسوية حسب طلب العميل عن إيداع مبالغ تعود له نتيجة المعاملات المصرفية مثل إيداع (تأمينات اعتمادات مستنديه، كمبيالة مخصومة لصالحه) حيث يتم إيداع المبالغ المذكورة بموجب قيد التسوية التالي:

xxx من ح/ الحساب المختص (تأمينات ، كمبيالات مخصومة)

xxx إلى ح/ حسابات جارية مدينة أو دائنة (حسب القطاع)

السحب

1- يتم السحب من الحسابات الجارية بموجب صكوك محررة من قبل العميل صاحب الحساب ويكون القيد المحاسبي كالآتي:

xxx من ح/ الحسابات الجارية الدائنة أو المدينة (حسب القطاع)

xxx إلى ح/ نقدية في الصندوق 181

2- قد يكون السحب بموجب قيد تسوية مثل تثبيت الفوائد المدينة المستحقة على الحسابات الجارية المدينة أو تسديد قيمة كمبيالة مخصومة استحققت على العميل حيث يتم إجراء القيد التالي:

xxx من ح/ الحسابات الجارية المدينة أو الدائنة (حسب القطاع)

xxx إلى ح/ الحساب المتأثر (فوائد ، تأمينات)

مثال رقم (1) فيما يلي العمليات التي تمت في شعبة الحسابات الجارية لمصرف الرشيد فرع / السعدون وخلال شهر تموز 2017

1- في 7/3 أودعت إحدى شركات القطاع المختلط مبلغ نقدي مقداره (8500000) دينار في حسابها الجاري لدى المصرف.

2- في 7/8 طلب الزبون (العميل) محمد من المصرف تحويل مبلغ (500000) دينار من حساب التوفير الخاص به لدى المصرف إلى حسابه الجاري المدين وقد تم إجراء اللازم من قبل المصرف.

3- في 7/15 قامت إحدى الجمعيات التعاونية بإيداع مبلغ (3000000) دينار في حسابها الجاري الدائن وبموجب صك (شيك) مسحوب على إحدى شركات القطاع الخاص التي لديها حساب جاري دائن لدى نفس الفرع.

4- في 7/25 أودعت إحدى الجهات الحكومية مبلغ (800000) دينار بموجب صك مسحوب على إحدى شركات القطاع المختلط التي لديها حساب جاري دائن في فرع اليرموك / مصرف الرشيد.

5- في 7/31 استحققت فوائد على الحساب الجاري المدين لأحد العملاء (الزبائن) قطاع خاص بلغ مجموعها (65000) دينار وقد تم استقطاعها من حسابه الجاري.

المطلوب: تسجيل القيود اليومية اللازمة للعمليات أعلاه في سجلات مصرف الرشيد / فرع السعدون

الحل

1- في 7/3

8500000 من ح/ نقدية في الصندوق 181

8500000 إلى ح/ حسابات جارية دائنة/ قطاع مختلط 2515

تسجيل إيداعات نقدية في الحساب الجاري الدائن لأحدى شركات القطاع المختلط .

2- في 7/8

500000 من ح/ حسابات التوفير 2521

500000 إلى ح/ حسابات جارية مدينة/ قطاع خاص/ أفراد 1437

تسجيل تحويل مبلغ من حساب التوفير للزبون مجد إلى حسابه الجاري المدين.

3- في 7/15

3000000 من ح/ حسابات جارية دائنة قطاع خاص/ أفراد 2517

3000000 إلى ح/ حسابات جارية دائنة / قطاع تعاوني 2514

تسجيل إيداع مبلغ بصك من إحدى الجمعيات التعاونية في حسابها الجاري الدائن.

4- في 7/25

800000 من ح/ حسابات مدينة متبادلة 163

800000 إلى ح/ حسابات جارية دائنة / قطاع حكومي 2511

تسجيل إيداعات إحدى الجهات الحكومية بموجب صك مسحوب عل فرع اليرموك.

5- في 7/31

65000 من ح/ حسابات جارية مدينة/ قطاع خاص / أفراد 1437

65000 إلى ح/ فوائد الحسابات الجارية المدينة 4422

تسجيل تسوية استحقاق فوائد على الحساب الجاري المدين لأحد العملاء .

مثال رقم (2) حدثت العمليات أدناه في مصرف الرشيد / فرع الثورة 88:

- 1- منح الزبون سامي تسهيلات مصرفية (سحب على المكشوف) بمبلغ (15) مليون دينار ، وكان لديه رصيد جاري دائن يبلغ (1) مليون دينار.
 - 2- سحب الزبون سامي مبلغ وقدره (3) مليون دينار من حسابه الجاري المدين نقدا .
 - 3- حرر الزبون سامي شيك لأمر الزبون سلام قيمته (2) مليون دينار وهو زبون لنفس المصرف وأودعه في حسابه الجاري الدائن للزبون سلام.
 - 4- أودع الزبون سامي في حسابه الجاري المدين شيك قدره (4) مليون دينار مسحوب على مصرف آخر داخل المدينة.
 - 5- بلغت الفوائد المستحقة على الحساب الجاري المدين للزبون سامي (1) مليون دينار استقطعتها المصرف من الحساب الجاري المدين للزبون سامي.
- المطلوب: تسجيل قيود اليومية اللازمة في سجلات مصرف الرشيد/ فرع الثورة.

الحل:

1- عند منح التسهيلات للزبون من قبل المصرف لا نسجل قيد محاسبي لأنه لا توجد عملية سحب من المبلغ الممنوح للزبون أو إيداعات له وإنما يتم غلق أو قفل الحساب الجاري الدائن للزبون سامي في حسابه الجاري المدين ونسجل القيد الآتي:

1000000 من ح/ حسابات جارية دائنة / خاص أفراد 2517

1000000 إلى ح/ حسابات جارية مدينة / خاص أفراد 1437

عن غلق الحساب الجاري الدائن للزبون سامي في حسابه الجاري المدين

2- 3000000 من ح/ حسابات جارية مدينة / خاص أفراد 1437

3000000 إلى ح/ النقدية في الصندوق 181

عن تسجيل مسحوبات الزبون سامي من حسابه الجاري المدين .

3- 2000000 من ح/ حسابات جارية مدينة / خاص أفراد 1437

2000000 إلى ح/ حسابات جارية دائنة / خاص أفراد 2517

عن تسجيل شيك محرر من الزبون سامي لأمر الزبون سلام على نفس الفرع.

4- 4000000 من ح/ حسابات مدينة متبادلة 163

4000000 إلى ح/ حسابات جارية مدينة/ خاص أفراد 1437

عن تسجيل إيداع شيك من الزبون سامي مسحوب على مصرف داخل المدينة في حسابه الجاري المدين .

5- 1000000 من ح/ حسابات جارية مدينة / خاص أفراد 1437

1000000 إلى ح/ فوائد الحسابات الجارية المدينة 4422

عن تسجيل فوائد مدينة مستحقة على الحساب الجاري المدين للزبون سامي.

محاسبة المنشآت المالية - المحاضرة الخامسة

المعالجات المحاسبية في شعبة حسابات التوفير والودائع الثابتة

أولاً: حسابات التوفير

1-الإيداع:

أ- عندما يكون الإيداع بصيغة نقد من قبل الزبون يكون القيد الآتي:

xxx من ح/ نقد في الصندوق 181

xxx إلى ح/ حسابات التوفير 2521

ب- عندما يكون الإيداع بموجب قيد تسوية مثلاً يطلب العميل أو الزبون سحب مبلغ معين من حسابه الجاري وإيداعه في حساب التوفير فيكون القيد كالتالي: xxx من ح/ الحسابات الجارية الدائنة أو المدينة / حسب القطاع

xxx إلى ح/ حسابات التوفير 2521

ج- قد يكون الإيداع بموجب شيك كما في حالة وجود شيك لأمر صاحب حساب التوفير ويرغب بإيداع مبلغه في حساب التوفير وسوف تكون المعالجة المحاسبية بإجراء قيد تسوية مماثل لما تم في الحالة السابقة.

2-السحب:

ا- يتم السحب من حساب التوفير من قبل صاحب الحساب والذي هو المخول الوحيد بالسحب النقدي من حسابه ويتم إجراء القيد التالي:

xxxx من ح / حساب التوفير 2521

xxxx إلى ح / نقدية في الصندوق 181

ب- وقد يكون السحب بموجب قيد تسوية كان يطلب الزبون نقل مبلغ معين من حساب إلى حساب آخر أو تسديد دين بذمته ويكون القيد كالآتي:

xxx من ح / حساب التوفير 2521

xxx إلى ح / الحساب المختص xx

ج- يكون السحب عن طريق عمليات التحويل كان يتقدم احد العملاء للمصرف بطلب تحويل مبلغ من حساب توفيره الذي يوجد في فرع آخر خارج مدينة الفرع الذي تمت مراجعته وهنا تتم معالجة الموضوع باعتباره حوالة داخلية مبتاعة أو سندا برسم التحصيل بالنسبة للفرع الذي تمت مراجعته أما بالنسبة للفرع الذي لديه حساب التوفير فعند تنفيذه للسحب يكون القيد كالآتي:

xxx من ح / حسابات التوفير 2521

xxx إلى ح / الحسابات المدينة المتبادلة 163

ثانيا: الودائع النقدية

وهي عبارة عن عقد يخول بموجبه المصرف بتملك النقود المودعة لديه والتصرف بها بما يتفق ونشاطها المهني مع التزامه برد مبلغها للمودع بالتاريخ المتفق عليه مقابل فائدة يدفعها

المصرف لصاحب الوديعة. وتنقسم الودائع إلى: 1- الودائع الوقتية: وهي ودائع غير محددة بمدة زمنية معينة ويحق للمودع سحبها حين الطلب وفي هذه الحالة لا يلتزم المصرف بدفع فوائد عنها.

2- الودائع الثابتة: وهي الودائع التي تحدد مدتها الزمنية مسبقا وتكون مشمولة بالفائدة وفي حالة سحبها قبل المدة الزمنية المحددة فيحرم صاحبها من الفائدة.

3- الودائع بالإندار: وهي الودائع التي يشترط لسحبها أشعار المصرف قبل السحب من قبل العميل بمدة مناسبة متفق عليها وغالبا ما تكون مبالغ هذه الودائع كبيرة وتكون ايضا مشمولة بالفائدة من قبل المصرف.

أما المعالجة المحاسبية للودائع وهي كالآتي:

إيداع الوديعة.

1- عند الإيداع النقدي يسجل القيد الآتي:

xxx من ح/ نقدية في الصندوق 181

xxx إلى ح/ الودائع النقدية (حسب نوعها) 253

2- الإيداع بموجب قيد تسوية عندما ينقل العميل مبلغ من حسابه الجاري لدى المصرف إلى حساب الودائع يتم إجراء القيد التالي:

xxx من ح/ الحساب المختص xx

xxx إلى ح/ الودائع النقدية حسب نوعها 253

3- قد يكون الإيداع بموجب شيك مسحوب على نفس المصرف ويكون القيد كالآتي:

xxx من ح/ الحسابات الجارية المدينة أو الدائنة وحسب القطاع 251/143

xxx إلى ح/ الودائع النقدية حسب نوعها 253

4- وقد يكون الإيداع بموجب شيك مسحوب على مصرف آخر داخل المدينة فيكون القيد كالآتي :

xxx من ح/ حسابات مدينة متبادلة 163

xxx إلى ح/ الودائع النقدية حسب نوعها 253

وقد جرى العرف المصرفي على تزويد صاحب الوديعة بعد استكمال معاملة الإيداع بما يسمى بصك الوديعة وهذا الصك بمثابة وصل يؤيد حق المودع تجاه المصرف .

سحب الوديعة.

1- عند سحب الوديعة لانتهاؤ مدتها يكون القيد كالآتي إذا كانت الوديعة وقتية:

xxx من ح/ الودائع النقدية حسب نوعها 253

xxx إلى ح/ نقدية في الصندوق 181

2- أما إذا كانت الوديعة ثابتة فيجب على المصرف احتساب فائدة الوديعة أولاً وتسجيل القيد التالي:

xxx من ح/ فوائد الودائع الثابتة 3422

xxx إلى ح/ الفوائد المستحقة 26631

وعند الدفع يسجل القيد التالي:

xxx من ح/ الفوائد المستحقة 26631

xxx إلى ح/ نقدية في الصندوق 181

أو xxx إلى ح/ الحساب الجاري xx

3- وفي حالة رغبة صاحب الوديعة تجديدها تغلق الوديعة السابقة وتنظم وديعة جديدة برقم جديد ويكون القيد كما يلي:

xxx من ح/ الودائع النقدية (حسب رقمها بالرقم القديم) 253

xxx إلى ح/ الودائع النقدية (حسب نوعها بالرقم الجديد) 253

4- أما إذا لم يراجع صاحب الوديعة الثابتة لسحبها أو تجديدها عند الاستحقاق فيتم إجراء القيد التالي:

xxx من ح/ الودائع النقدية الثابتة 2531

xxx إلى ح/ الفوائد المستحقة غير المطالب بها 2697

5- وعند مراجعة صاحب الوديعة الثابتة لاستلامها فيسجل القيد التالي:

xxx من ح/ الفوائد المستحقة غير المطالب بها 2697

xxx إلى ح/ نقدية في الصندوق 181

مثال / تمت العمليات أدناه في مصرف الرافدين / الرئيسي وفي شعبة حسابات التوفير خلال شهر كانون الأول شهر (12).

1- في 12/5 راجع الزبون مسعود المصرف وطلب فتح حساب توفير بمبلغ (85000) دينار وقد أودع المبلغ نقدا.

2- في 12/10 طلب العميل مرتضى من المصرف تغذية حساب التوفير الخاص به لدى المصرف من حسابه الجاري الدائن / لدى نفس الفرع بمبلغ (180000) دينار .

3- في 12/23 سحب العميل كامل مبلغ وقدره (525000) دينار من الحساب التوفير ودفع المبلغ له نقدا.

4- في 12/31 بلغ إجمالي الفوائد المستحقة لأصحاب حسابات التوفير عن العام (3576500) دينار.

المطلوب: تسجيل قيود اليومية للعمليات أعلاه في سجلات مصرف الرافدين / الرئيسي.

الحل:

في 12/5 85000 من ح/ نقدية في الصندوق 181

85000 إلى ح/ حسابات التوفير 2521

عن فتح حساب توفير باسم الزبون مسعود في مصرف الرافدين الفرع الرئيسي.

في 12/10 180000 من ح/ حسابات جارية دائنة / قطاع خاص أفراد 2517

180000 إلى / حسابات التوفير 2521

عن تغذية حساب التوفير الخاص به من حسابه الجاري الدائن لدى نفس الفرع.

في 12/23 525000 من ح/ حسابات التوفير 2521

525000 إلى ح/ نقدية في الصندوق 181

عن سحب العميل كامل مبلغ من المال من حساب التوفير الخاص به نقداً.

في 12/31 3756500 من ح/ فوائد حسابات التوفير 3421

3756500 إلى ح/ فوائد مستحقة 26631

عن تسجيل إجمالي الفوائد المستحقة لأصحاب حسابات التوفير خلال السنة .

مثال / تمت العمليات أدناه في مصرف الرشيد / فرع الاعظمية :

1- في 3/1 أودع الزبون علي مبلغ وقدره (100000) دينار كوديعة ثابتة ولمدة (6) أشهر وبفائدة سنوية (9%).

2- في 9/1 راجع الزبون علي المصرف وطلب تجديد الوديعة مع الفوائد لمدة (6) أشهر أخرى.

3- في 3/1 من العام التالي سحب الزبون علي الوديعة الثابتة مع الفوائد نقداً من المصرف أعلاه.

المطلوب: تسجيل القيود اليومية للعمليات أعلاه في سجلات مصرف الاعظمية.

الحل:

في 3/1 100000 من ح/ نقدية في الصندوق 181

100000 إلى ح/ الودائع الثابتة / قطاع خاص أفراد 2531

عن تسجيل إيداعات الزبون كوديعة ثابتة لدى مصرف الرشيد / الاعظمية.

في 9/1 100000 من ح/ الودائع الثابتة / قطاع خاص أفراد 2531

4500 من ح/ فوائد الودائع الثابتة 3422

104500 إلى ح/ الودائع الثابتة/ قطاع خاص أفراد 2531

عن تسجيل تجديد الوديعة الثابتة مع الفوائد لمدة (6) أشهر أخرى للزبون علي.

الفائدة = المبلغ × معدل الفائدة × الفترة الزمنية

الفائدة = $100000 \times 9\% \times \frac{12}{6} = 4500$ فوائد الودائع الثابتة لمدة (6) أشهر من تاريخ
3/1 ----- 9/1. تضاف على المبلغ (4500 + 100000) = 104500 المبلغ الجديد
للوديعة الثابتة الجديدة.

في 12/31 نهاية السنة المالية تحتسب فوائد لمدة (4) أشهر من تاريخ 9/1 – 12/31
وكالاتي: $104500 \times 9\% \times \frac{12}{4} = 3135$ الفائدة لأربعة أشهر. ونسجل القيد:

3135 من ح/ فوائد الودائع الثابتة 3422

3135 إلى ح/ فوائد مستحقة 36631

وفي 3/1 من العام الجديد وبعد انتهاء فترة التجديد وسحب الزبون علي الوديعة مع الفوائد
المستحقة للعام السابق وكذلك الفوائد للعام الحالي نقدا نسجل القيد التالي:

104500 من ح/ الودائع الثابتة / قطاع خاص أفراد 2531

3135 من ح/ الفوائد المستحقة 26631

1567.5 من ح/ فوائد الودائع الثابتة 3422

109202.5 إلى ح/ نقدية في الصندوق 181

عن سحب الزبون علي مبلغ الوديعة والفوائد المستحقة للسنة السابقة وفوائد السنة الحالية
لمدة (2) شهر من 1/1 ----- 3/1 للسنة الحالية . وكما يلي :

$$104500 \times 9\% \times \frac{12}{2} = 1567.5 \text{ مبلغ الفائدة للسنة الحالية}$$

محاسبة المنشآت المالية – المحاضرة السادسة

شعبة الحوالات الداخلية

تعتبر الحوالة الداخلية إحدى العمليات المصرفية التي يقدمها المصرف لخدمة عملائه
والمواطنين لتسهيل أعمالهم، أي تحويل مبلغ معين من المال إلى طرف آخر عن طريق
المصرف في مكان وزمان معينين . وتنقسم الحوالات الداخلية من حيث طبيعتها إلى ثلاثة
اقسام:

أولاً: الحوالات الداخلية المباعة.. بموجب هذا النوع يقبل المصرف طلب شخص ما سواء
كان عميلاً له أو لا على تحويل مبلغ معين إلى شخص آخر مستفيد في مكان آخر حيث يقوم
هذا الشخص بدفع المبلغ إلى المصرف لغرض التحويل.

1- عند استلام المبلغ من قبل المصرف يسجل القيد الآتي:

xxx من ح/ نقدية في الصندوق 181

أو xxx من ح/ حسابات جارية حسب القطاع

إلى المذكورين

xxx ح/ حوالات داخلية مباعة 2564

xxx ح/ مصاريف اتصالات مستردة 4482

xxx ح/ عمولة الحوالات الداخلية المباعة 4431

2- ثم يرسل أشعار دائن بالمبلغ إلى الفرع المسحوبة عليه الحوالة (مكان المستفيد) بعد إجراء قيد إرسال الحوالة وكالاتي:

xxx من ح/ الحوالات الداخلية المباعة 2564

xxx إلى ح/ حسابات مدينة متبادلة 163

3- عند استلام الفرع المرسله أليه الحوالة والإشعار يسجل القيد التالي :

xxx من ح/ حسابات مدينة متبادلة 163

xxx إلى ح/ حوالات الفروع المسحوبة على المصرف 2561

4- ثم يقوم هذا الفرع بإشعار المستفيد بوصول الحوالة لصالحه ويطلب منه مراجعة المصرف لاستلام المبلغ، وعند استلام المستفيد للمبلغ يسجل القيد الآتي:

xxx من ح/ حوالات الفروع المسحوبة على المصرف 2561

xxx إلى ح/ نقدية في الصندوق 181

مثال / بتاريخ 11/29 راجع السيد أمير مصرف الرافدين / راغبة خاتون وطلب تحويل مبلغ (1500000) دينار إلى السيد علاء الساكن في محافظة البصرة وقد قام المصرف باتخاذ ما يلزم بعد استقطاع أجور بريد (10000) دينار وعمولة مصرف (50000) دينار وقد تم إرسال الحوالة لفرع البصرة والذي استلمها في 12/1 وبتاريخ 12/5 سدد فرع البصرة مبلغ الحوالة إلى المستفيد (السيد علاء) نقدا.

المطلوب: تسجيل القيود اليومية اللازمة في فرعي راغبة خاتون والبصرة.

سجلات فرع راغبة خاتون	سجلات فرع البصرة
11/29 1560000 من ح/ نقدية في الصندوق 181 إلى مذكورين 1500000 ح/ حوالات داخلية مباعة 2564	12/1 1500000 من ح/ حسابات مدينة متبادلة 163 1500000 إلى ح/ حوالات الفروع المسحوبة

10000 ح/ مصاريف اتصالات مستردة 4482 50000 ح/ عمولة الحوالات الداخلية 4432	على المصرف 2561
11/29 1500000 من ح/ حوالات داخلية مبيعة 2564 1500000 إلى ح/ حسابات مدينة متبادلة 163	12/5 1500000 من ح/ حوالات الفروع المسحوبة على المصرف 2561 1500000 إلى ح/ نقدية في الصندوق 181

ثانياً: الحوالات الداخلية المباعة (المشترأة) .. وهي حوالات أو شيكات تقدم للمصرف من

قبل زبائنه لغرض صرفها واستلام قيمتها وعادة ما تكون هذه الحوالات مسحوبة على فروع المصرف الأخرى في مدن أخرى فيقوم المصرف بابتياعها (شرائها) لقاء عمولة وتسديد صافي مبلغها للمستفيد ومتابعة تحصيل مبلغها من الشخص المسحوبة عليه.

1- عند شراء الحوالة من قبل المصرف يسجل القيد التالي:

xxx من ح/ الحوالات الداخلية المباعة (المشترأة) 1445

إلى مذكورين

xxx ح/ عمولة الحوالات الداخلية 4431

xxx ح/ مصاريف الاتصالات المستردة 4482

xxx ح/ الحسابات الجارية حسب القطاع 143 أو 251

2- ثم ترسل الحوالة إلى الفرع المسحوبة عليه لغرض التحصيل ، أما القيود المحاسبية لدى الفرع المسحوبة عليه الحوالة فهي كالآتي:

❖ عند استلام النداء الهاتفي يحجز المبلغ ويتم إجراء القيد التالي :

xxx من ح/ الحسابات الجارية حسب القطاع 143 أو 251

xxx إلى ح/ المبالغ المحجوزة هاتفياً 25192

❖ عند استلام الفرع المسحوبة عليه الحوالة يقوم بإجراء القيد التالي:

xxx من ح/ المبالغ المحجوزة هاتفيا 25192

xxx إلى ح/ حسابات مدينة متبادلة 163

❖ ثم يقوم الفرع المسحوبة عليه الحوالة بإرسال أشعار دائن إلى الفرع (المرسل للحوالة) يعلمه بتسديد المبلغ ويقوم الفرع المرسل للحوالة أو الشيك بإجراء القيد التالي عند استلام الإشعار:

xxx من ح/ حسابات مدينة متبادلة 163

xxx إلى ح/ الحوالات الداخلية المبتاعة 1445

3- وفي حالة إعادة (الشيك) الحوالة من قبل الفرع المسحوبة عليه لعدم إمكانية تحصيلها يقوم الفرع المرسل للحوالة أو الشيك بتنزيل مبلغها مع الفوائد التأخيرية من الحساب الجاري للزبون بالقيد التالي:

xxx من ح/ الحسابات الجارية حسب القطاع 143 أو 251

إلى مذكورين

xxx ح/ الحوالات الداخلية المبتاعة 1445

xxx ح/ فوائد تأخير تسديد الحوالات المبتاعة 4433

مثال/ بتاريخ 8/3 راجع السيد كريم مصرف الرشيد / اليرموك وقدم شيك بمبلغ (500000) دينار مسحوب على فرع بابل وقد وافق المصرف على ابتياعه بعد حجزه هاتفيا ، علما أن فرع اليرموك استوفى عمولات مصرفية (30000) دينار وأجور بريد (10000) دينار وسدد صافي المبلغ نقدا للسيد كريم. وفي 8/12 أرسل فرع بابل إشعارا بتسجيل المبلغ لصالح فرع اليرموك.

المطلوب: تسجيل قيود اليومية اللازمة في سجلات فرعي اليرموك وبابل ، علما أن محرر الشيك لديه حساب جاري دائن لدى فرع بابل قطاع خاص / شركات .

الحل /

سجلات فرع بابل	سجلات فرع اليرموك
8/3 500000 من ح / حسابات جارية دائنة / قطاع خاص شركات 2516 500000 إلى ح / المبالغ المحجوزة هاتفيا 25192	8/3 500000 من ح / الحوالات الداخلية المبتاعة (المشترأة) 1445 إلى مذكورين 30000 ح / عمولة الحوالات الداخلية 4431 10000 ح / مصاريف اتصالات مستردة 4482 460000 ح / نقدية في الصندوق 181
8/12 500000 من ح / المبالغ المحجوزة هاتفيا 25192 500000 إلى ح / حسابات مدينة متبادلة 163	8/12 500000 من ح / حسابات مدينة متبادلة 163 500000 إلى ح / حوالات داخلية مبتاعة 1445

مثال / بالرجوع إلى المثال السابق افترض انه بتاريخ 8/3 تم ابتياع الشيك من قبل فرع اليرموك دون حجزه هاتفيا ، وعند وصول الشيك إلى فرع بابل بتاريخ 8/5 تبين عدم إمكانية تحصيله لعدم كفاية الرصيد فتم إعادة الشيك إلى فرع اليرموك الذي قام بدوره بتحصيل مبلغ الشيك من السيد كريم نقدا مع الفوائد التأخيرية البالغة (20000) دينار في تاريخ 8/9.

المطلوب: تسجيل القيود اليومية اللازمة في سجلات فرعي اليرموك وبابل.

الحل

سجلات فرع بابل	سجلات فرع اليرموك
8/3 لا يسجل قيد	8/3 500000 من ح / الحوالات الداخلية المبتاعة (المشترأة) 1445

8/5 لا يسجل قيد	إلى مذكورين 30000 ح/ عمولة الحوالات الداخلية 4431 10000 ح/ مصاريف اتصالات مستردة 4482 460000 ح/ نقدية في الصندوق 181
	8/9 520000 من ح/ نقدية في الصندوق 181 إلى مذكورين 500000 ح/ حوالات داخلية مبتاعة 1445 20000 ح/ فوائد تأخير تسديد الحوالات المبتاعة 4433

ثالثا: السفاتج المسحوبة على المصرف...

وهي نوع من أنواع الحوالات الداخلية تسحب بناء على طلب أحد المراجعين سواء الذين لهم حساب جاري مع المصرف أو لا، وتكون مسحوبة لأمر جهات معينة ويستوفي المصرف لقاء ذلك عمولات.

1. عند تنظيم السفتجة لأمر جهة معينة يسجل القيد التالي:

xxx من ح/ نقد في الصندوق أو الحسابات الجارية

إلى مذكورين

xxx ح/ السفاتج المسحوبة على المصرف 2562

xxx ح/ عمولة إصدار السفاتج 4471

2. عند تقديم السفتجة من قبل الجهة المستفيدة لغرض تحصيل مبلغها يسجل القيد التالي:

xxx من ح/ السفاتج المسحوبة على المصرف 2562

xxx إلى ح/ نقد في الصندوق أو الحسابات الجارية

مثال/

بتاريخ 11/5 طلبت إحدى شركات المقاولات/ قطاع خاص من مصرف الرشيد / الفرع الرئيسي تنظيم سفتجة لأمر إحدى الجهات الحكومية بمبلغ 4500000 دينار وقد استوفى المصرف نقدا إضافة لمبلغ السفتجة عمولة إصدار 50000 دينار. وفي تاريخ 11/25 طلبت الجهة الحكومية إضافة مبلغ السفتجة إلى حسابها الجاري الدائن المفتوح لدى نفس المصرف.

المطلوب/ تسجيل قيود اليومية اللازمة

الحل/

11/5

4550000 من ح/ نقد في الصندوق 181

إلى مذكورين

4500000 ح/ السفاتج المسحوبة على المصرف 2562

50000 ح/ عمولة إصدار السفاتج 4471

11/25

4500000 من ح/ السفاتج المسحوبة على المصرف 2562

4500000 إلى ح/ الحسابات الجارية الدائنة قطاع حكومي 2511

محاسبة المنشآت المالية ... المحاضرة السابعة

شعبة الحوالات الخارجية

التحويل الخارجي بمعناه العام هو مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية وتكون الحوالات الخارجية صادرة من المصرف إلى خارج العراق أو واردة إليه من الخارج ومن أمثلة الحوالات الخارجية التحويل لإغراض السفر والإيفاد إلى الخارج ، وتقسم الحوالات الخارجية إلى ما يلي:

1- الحوالات الخارجية المباعة.

2- شيكات المسافرين.

3- الحوالات الخارجية المبتاعة (المشترأة)

4- الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف.

5- الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف برسم التغطية.

أولاً: الحوالات الخارجية المباعة

وينشأ هذا النوع من الحوالات المصرفية لإغراض تحويل مدخولات الأجانب والعرب الذين يعملون في العراق إلى ذويهم في الخارج وعادة ما يتم استيفاء المبلغ المعادل للعملة الأجنبية بالدينار العراقي مع إضافة العمولات والمصاريف المترتبة على عمليات إرسال الحوالات وبعد إتمام كافة الإجراءات الخاصة بالتحويل تسجل القيود التالية:

1- عند استلام مبلغ الحوالة من قبل المصرف يكون القيد كالتالي:

×× ح/ نقدية في الصندوق 181

×× ح/ الحوالات الخارجية المبيعة 2572

×× ح/ عمولة الحوالات الخارجية 4432

×× ح/ مصاريف الاتصالات المستردة 4482

2- عند تحويل مبلغ الحوالة الخارجية يكون القيد كالآتي:

×× ح/ الحوالات الخارجية المبيعة 2572

×× ح/ حسابات مصارف خارجية مع المصرف 2541

3- إذا قام بالتحويل احد الفروع التابعة للمصرف فيكون القيد كالآتي:

×× ح/ الحوالات الخارجية المبيعة 2572

×× ح/ حسابات مدينة متبادلة 163

4- ثم ينظم الفرع أشعار دائن ويرسل إلى شعبة المصارف الخارجية في المصرف الرئيسي،

وعند استلام الإشعار من قبل شعبة المصارف الخارجية في المصرف الرئيسي أعلاه

يتم إجراء القيد التالي:

×× ح/ حسابات مدينة متبادلة 163

×× ح/ حسابات مصارف خارجية مع المصرف 2541

مثال / راجع احد العاملين الأجانب المصرف وطلب تحويل مبلغ (2000000) دينار إلى ذويه في بلده، وقد بلغت مصاريف عملية التحويل (20000) دينار عمولة و(3000) دينار مصاريف مستردة.

المطلوب: (1) بافتراض أن المصرف الذي راجعه العامل الأجنبي هو مصرف الرشيد الرئيسي فما هي القيود اللازمة؟

المطلوب: (2) بافتراض أن مصرف الرشيد / الحارثية هو الذي قام بعملية التحويل بناء على طلب العامل الأجنبي ، وقد تم تنظيم أشعار لشعبة المصارف الخارجية / المصرف الرئيسي لإعلامه بعملية التحويل وقد أجرى اللازم ، فما هي القيود المحاسبية اللازمة في سجلات مصرف الرشيد / الحارثية ومصرف الرشيد الرئيسي.

الحل / المطلوب الأول

عند استلام مبلغ التحويل من قبل المصرف يسجل القيد التالي: (حوالة خارجية مباعه)

2023000 ح/ نقدية في الصندوق 181

2000000 ح/ الحوالات الخارجية المباعه 2572

20000 ح/ عمولة الحوالات الخارجية 4432

3000 ح/ مصاريف الاتصالات المستردة 4482

عند تحويل مبلغ الحوالة الخارجية المباعه يكون القيد كالاتي:

2000000 ح/ الحوالات الخارجية المباعه 2572

2000000 ح/ حسابات مصارف خارجية مع المصرف 2541

المطلوب الثاني

سجلات فرع الحارثية	سجلات الفرع الرئيسي
2023000 ح/ نقدية في الصندوق 181	لا يسجل قيد

	2000000 ح/ الحوالات الخارجية المباعة 2572 20000 ح/ عمولة الحوالات الخارجية 4432 3000 ح/ مصاريف الاتصالات المستردة 4482
2000000 ح/ حسابات مدينة متبادلة 163 2000000 ح/ حسابات مصارف خارجية مع المصرف 2541	2000000 ح/ حوالات خارجية المباعة 2572 2000000 ح/ حسابات مدينة متبادلة 163

ثانياً: شيكات المسافرين

وهي عبارة عن شيكات بنموذج خاص يزود بها المسافرين وهي بمثابة عملة أجنبية بحوزتهم يمكن تصريفها من أي بلد حسب الأعراف المصرفية وهي سهلة التداول ويتوفر فيها عنصر الأمان والثقة . أما المعالجات المحاسبية فهي كالتالي:

1. عند استلام الإدارة العامة للمصرف شيكات المسافرين يتم إجراء القيد التالي (بالقيمة الاعتبارية) حيث تفسر القيمة الاعتبارية بأنها القيمة التي يعتمد عليها المصرف للعملة الأجنبية واستناداً لنشرة الأسعار الرسمية:

××× من ح/ شيكات المسافرين بحوزة المصرف 1974

××× إلى ح/ مقابل شيكات المسافرين بحوزة المصرف 2974

2. عندما يتم تجهيز احد الفروع التابعة للمصرف بكمية من هذه الشيكات يجري القيد التالي وهو عكس القيد المتقابل بقيمة كمية الشيكات المرسله للفروع:

××× من ح/ مقابل شيكات المسافرين بحوزة المصرف 2974

××× إلى ح/ شيكات المسافرين بحوزة المصرف 1974

أما بخصوص الفرع التابع المستلم لشيكات المسافرين فيقوم بتسجيل القيود التالية:

أ. عند استلام شيكات المسافرين من الفرع الرئيسي :

××× من ح/ شيكات المسافرين بحوزة الفرع 1975

××× إلى ح/ مقابل شيكات المسافرين بحوزة الفرع 2975

ب. عند قيام الفرع التابع ببيع شيكات المسافرين للزبائن:

××× من ح/ نقدية في الصندوق 181

××× إلى ح/ شيكات المسافرين المباعة 2574

××× إلى ح/ عمولة الحوالات الخارجية 4432

ج. ينظم الفرع أشعار دائن مرفق بجدول يمثل تفاصيل الشيكات المباعة ويسجل قيد التحويل بقيمة شيكات المسافرين إلى المصرف الرئيسي:

××× من ح/ شيكات المسافرين المباعة 2574

××× إلى ح/ حسابات مدينة متبادلة 163

ومن ثم يعكس القيد المتقابل وكالاتي:

××× من ح/ مقابل شيكات المسافرين بحوزة الفرع 2975

××× إلى ح/ شيكات المسافرين بحوزة الفرع 1975

3. عند استلام شعبة شيكات المسافرين من قبل المصرف الرئيسي للإشعار الدائن مع الجداول المرفقة يتم إجراء القيد التالي:

××× من ح/ حسابات مدينة متبادلة 163

××× إلى ح/ شيكات المسافرين المباعة 2574

4. يتم تقديم الشيكات المباعة التي بحوزة المسافرين لغرض صرفها في احد البلدان وعندما تصرف هذه الشيكات من قبل احد المراسلين (المصرف الخارجي) تعاد إلى المصرف الذي باعها برفقة أشعار مدين، وعند استلام هذه الشيكات والإشعار من قبل الإدارة العامة للمصرف الرئيسي يتم تسجيل القيد التالي:

××× من ح/ شيكات المسافرين المباعة 2574

××× إلى ح/ حسابات مصارف خارجية مع المصرف 2541

مثال/ في 6/1 استلمت الإدارة العامة لمصرف الرافدين الرئيسي نماذج لشيكات المسافرين قيمتها (750000) دينار بالسعر الاعتباري وقد قام الفرع الرئيسي بتجهيز فرع المنصور بشيكات ذات قيمة (250000) دينار في نفس التاريخ.

في 6/2 استلم فرع المنصور الشيكات من مصرف الرافدين الفرع الرئيسي.

في 6/25 قام فرع المنصور ببيع كل الشيكات التي بحوزته علماً أن إجمالي عمولاته بلغت (25000) دينار وقد نظم فرع المنصور أشعار في نهاية الشهر وتم إرساله إلى مصرف الرافدين الرئيسي يعلمه بتفاصيل الشيكات المباعة .

في 7/2 استلم مصرف الرافدين الرئيسي الإشعار وتم إجراء اللازم.

في 7/25 استلم مصرف الرافدين أشعار من المراسل (المصرف الخارجي) يعلمه بتصرف شيكات قيمتها (250000) دينار وقام المصرف بتسجيل قيمة الشيكات لصالح حسابات المراسل لديه.

المطلوب: تسجيل قيود اليومية في سجلات مصرف الرافدين وفرع المنصور.

الحل /

سجلات الفرع الرئيسي	سجلات فرع المنصور
---------------------	-------------------

6/2	6/1
250000 ح/ شيكات المسافرين بحوزة الفروع 1975	750000 ح/ شيكات المسافرين بحوزة المصرف 1974
250000 ح/ مقابل شيكات المسافرين بحوزة الفروع 2975	750000 ح/ مقابل شيكات المسافرين بحوزة المصرف 2974
6/25	6/1
275000 ح/ نقدية في الصندوق 181 25000 ح/ عمولة حوالات خارجية 4432 250000 ح/ شيكات مسافرين مباعه	250000 ح/ مقابل شيكات المسافرين بحوزة المصرف 2974 250000 ح/ شيكات المسافرين بحوزة المصرف 1974
6/30	7/2
250000 ح/ شيكات المسافرين المباعه 2574 250000 ح/ حسابات مدينة متبادله 163	250000 ح/ حسابات مدينة متبادله 163 250000 ح/ شيكات المسافرين المباعه
6/30	7/25
250000 ح/ مقابل شيكات المسافرين بحوزة الفروع 2975 250000 ح/ شيكات المسافرين بحوزة الفروع 1975	250000 ح/ شيكات المسافرين المباعه 2574 250000 ح/ حسابات مصارف خارجية مع المصرف 2541

ثالثا : الحوالات الخارجية المبتاعة

تنشأ هذه العملية المصرفية عند ابتياع (شراء) شيكات مسافرين صادرة من مصارف خارجية إذ يقوم المصرف بشرائها بعد التأكد من صحتها بسعر الشراء المقرر للعملة الأجنبية في ذلك اليوم حسب نشرة الأسعار الرسمية حيث يدفع لحاملها المبلغ المعادل بالدينار العراقي .

1- عند شراء الشيك يسجل القيد التالي:

××× ح/ الحوالات الخارجية المبتاعة 1446

××× ح/ نقدية في الصندوق 181

××× ح/ عمولة الحوالات الخارجية 4432

2- عند إتمام عملية الشراء يقوم المصرف بترتيبها حسب المراسلين ويرسلها لهم بموجب استمارة خاصة ، وعند استلام الشعبة المختصة في المصرف للإشعار الدائن من المراسل المعني الأجنبي الذي يتضمن قيد المبلغ لصالح المصرف يجري القيد التالي:

××× ح/ حسابات مصارف خارجية مع المصرف 2541

××× ح/ الحوالات الخارجية المبتاعة 1446

رابعاً: الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف

وتنشأ هذه الحوالات عند قيام المراسلين بسحب حوالاتهم لأمر مستفيدين موجودين داخل العراق بناء على طلب المحول في بلد المراسل الأجنبي .

1- عند استلام الحوالة والتأكد من صحتها يتم تسجيل القيد التالي (علماً أن شرط التغطية واضح):

××× من ح/ حسابات مصارف خارجية مع المصرف 2541

××× إلى ح/ الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف 2571

2- عند تسديد مبلغ الحوالة من قبل المصرف إلى المستفيد يثبت القيد التالي:

××× من ح/ الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف 2571

××× إلى ح/ نقدية في الصندوق 181

خامسا: الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف برسم التغطية

وهي حوالات تسحب على المصرف ولكن شرط التغطية غير واضح فلا يعلم المصرف العملة الأجنبية التي تغطيها

1- عند استلام مثل هذه الحوالات يتم إجراء القيد التالي:

××× ح/ الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف برسم التغطية 1447

××× ح/ الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف 2571

2- عند مراجعة المستفيد للمصرف وتسديد المبلغ له يتم إجراء القيد التالي:

××× ح/ الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف 2571

××× ح/ نقدية في الصندوق 181

3- ثم يتم مطالبة المصرف المراسل بمبلغ الحوالة المعادل لسعر الشراء للعملة الأجنبية ، وعند ورود

أشعار التغطية من قبل المراسل الأجنبي يتم إجراء القيد التالي:

××× من ح/ حسابات مصارف خارجية مع المصرف 2541

××× ح/ الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف برسم التغطية 1447

مثال شامل / تمت العمليات أدناه في مصرف الرافدين - الفرع الرئيسي وخلال شهر أيلول .

في 9/1 استلم المصرف حوالة مسحوبة عليه بالدولار الأمريكي تعادل قيمة (250000) دينار عراقي بسعر الشراء لأمر احد المستفيدين في العراق، وقد اتخذ المصرف اللازم بتسجيل المبلغ على حسابات المراسل لديه (المصرف الخارجي) وابلغ الشخص المستفيد بمراجعة المصرف ، وتم تسديد المبلغ له نقدا في 9/2 بعد استيفاء عمولة (10000) دينار من المستفيد.

في 9/7 راجع احد العاملين الأجانب في العراق المصرف وبصحبه شيك مسحوب على احد المصارف الأوروبية قيمته تعادل (350000) دينار عراقي وقد تم ابتياعه من قبل المصرف بعد استيفاء عمولة (15000) دينار ومصاريف اتصال (1000) دينار،

في 9/9 ورد أشعار المراسل بقيد المبلغ لصالح حساب المصرف معه.

في 9/12 راجع احد المسافرين الأجانب المصرف وبصحبه شيك مسافرين تعادل قيمته (200000) دينار عراقي وقد قام المصرف بابتياعه بعد خصم عمولة (7500) دينار ومصاريف اتصال (1000) دينار وقد تم أشعار المراسل بتسجيل المبلغ على حساباته لدى المصرف.

في 9/20 وردت حوالة إلى المصرف بمبلغ (300000) دينار ولم يعرف شرط التغطية وقد تم تسجيل مبلغ الحوالة على حسابات المراسل ، وفي نفس اليوم تم تسديد قيمة الحوالة للشخص المستفيد نقدا بعد أن تم استيفاء عمولة (10000) دينار وقد تم أشعار المراسل لتغطية المبلغ المعادل للعملة الأجنبية لصالح حسابات المصرف لديه.

في 9/24 ورد أشعار المراسل بالتغطية واتخذ المصرف الرئيسي اللازم .

المطلوب: تسجيل قيود اليومية اللازمة في سجلات مصرف الرافدين.

الحل/

9/1

250000 من ح/ حسابات مصارف خارجية مع المصرف 2541

250000 إلى ح/ الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف 2571

9/2

250000 ح/ الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف 2571

240000 ح/ نقدية في الصندوق 181

10000 ح/ عمولة الحوالات الخارجية 4432

9/7

350000 ح / حوالات خارجية مبتاعة 1446

1000 ح/ مصاريف اتصالات مستردة 4482

15000 ح/ عمولة الحوالات الخارجية 4432

334000 ح/ نقدية في الصندوق 181

9/9

350000 ح/ حسابات مصارف خارجية مع المصرف 2541

350000 ح/ الحوالات الخارجية المبتاعة 1446

9/12

200000 ح/ حوالات خارجية مبتاعة 1446

7500 ح/ عمولة الحوالات الخارجية 4432

1000 ح/ مصاريف اتصالات مستردة 4482

191500 ح/ نقدية في الصندوق 181

9/12

200000 ح/ حسابات مصارف خارجية مع المصرف 2541

200000 ح/ الحوالات الخارجية المبتاعة 1446

9/20

300000 ح/ حوالات خارجية مسحوبة على المصرف برسم التغطية 1447

300000 ح/ حوالات خارجية مسحوبة على المصرف 2571

9/20

300000 ح/ حوالات خارجية مسحوبة على المصرف 2571

10000 ح/ عمولة الحوالات الخارجية 4432

290000 ح/ نقدية في الصندوق 181

9/24

300000 ح/ حسابات مصارف خارجية مع المصرف 2541

300000 ح/ حوالات خارجية مسحوبة على المصرف برسم التغطية 1447

محاسبة المنشآت المالية – المحاضرة الثامنة

شعبة خصم الأوراق التجارية وتحصيلها

يقوم المصرف بتقديم خدمة خصم الأوراق التجارية لعملائه حيث يقوم بتسديد قيمة الورقة التجارية مقدماً إلى المستفيد (الدائن) و ينتظر لحين موعد استحقاق الورقة التجارية من قبل المدين واستلام مبلغها ويتقاضى المصرف لقاء هذه الخدمات فائدة وعمولة مصرفية وأي مصاريف أخرى تترتب على عملية الخصم. (دائماً تحرر الكمبيالة عندما تكون عملية البيع والشراء بالأجل (على الحساب).

أولاً: الكمبيالة المخصومة

وهي ورقة تجارية يقدمها الزبون (الدائن) للمصرف لغرض الخصم وتحصيل مبلغها والمدين فيها هو داخل مدينة الفرع الذي قدمت له الكمبيالة فيكون تسجيل القيد كالآتي:

xxx من ح/ الكمبيالات المخصومة 1441

إلى مذكورين

Xxx ح/ فوائد الكمبيالات والحوالات المخصومة 44231

xxx ح/ حسابات جارية مدينة / دائنة وحسب القطاع 251/143

:وعند التحصيل يكون القيد كالآتي

xxx من ح/ نقدية في الصندوق 181

xxx إلى ح/ الكمبيالات المخصومة 1441

ثانيا: الحوالات المخصومة

وهي عبارة عن كمبيالة في أصلها إلا أن المدين فيها هو في مدينة أخرى غير مدينة الفرع الذي قدمت له الكمبيالة بغرض الخصم ولذلك سميت الحوالات المخصومة ويكون تسجيل القيد كالآتي عند استلام الكمبيالة من الزبون وإضافة صافي الكمبيالة في حساب العميل في المصرف عند الخصم

xxx من ح/ الحوالات المخصومة 1442

إلى مذكورين

xxx ح/ فوائد الكمبيالات والحوالات المخصومة 44231

xxx ح/ عمولة الحوالات المخصومة 44232

xxx ح/ مصاريف اتصالات مستردة 4482

xxx ح/ حسابات جارية مدينة أو دائنة حسب القطاع 251/143

وعند إرسال الحوالة المخصومة من المصرف إلى الفرع المسحوبة عليه الحوالة يتم تنظيم القيد التالي:

xxx من ح/ حسابات مدينة متبادلة 163

××× إلى ح/ الحوالات المخصوصة 1442

ثم يتم تسجيل قيد نظامي لغرض مراقبة تسديد هذه الحوالة

××× من ح/ الحوالات المخصوصة المرسله للفروع 1698

××× إلى ح/ مقابل الحوالات المخصوصة المرسله للفروع 2698

الحسابات المتقابلة: وتستخدم هذه الحسابات لتحديد التزامات وحقوق المصرف اتجاه الغير (الزبون) ولا تؤثر على المركز المالي للمصرف وتستخدم لإغراض الرقابة المحاسبية على موجودات المصرف.

ثالثا: سندات القبض

وهي الحوالات المخصوصة المرسله للفروع من المصرف حيث تعامل عند هذه الفروع باعتبارها سندات قبض وهي تتماثل من ناحية الإجراءات الخاصة بتحصيل المبلغ مع الكمبيالات المخصوصة.

- عند استلام الحوالات المخصوصة من قبل الفرع المرسله إليه الحوالة من المصرف يسجل القيد التالي:

××× من ح/ سندات القبض 1443

××× إلى ح/ حسابات مدينة متبادلة 163

- عند استلام مبلغ الحوالة من الزبون في تاريخ الاستحقاق يسجل القيد التالي :

××× من ح/ الحسابات الجارية المدينة أو الدائنة 143 أو 251

××× إلى ح/ سندات القبض 1443

- ثم يقوم المصرف (المرسل) بعكس القيد المتقابل وكالاتي بعد ورود أشعار من الفرع بتحصيل مبلغ الحوالة من الزبون :

××× من ح/ مقابل الحوالات المخصومة المرسله للفروع 2698

××× إلى ح/ الحوالات المخصومة المرسله للفروع 1698

- أما إذا لم يراجع الزبون الفرع لتسديد الحوالة المخصومة في تاريخ الاستحقاق يتم إجراء القيد التالي :

××× من ح/ حسابات مدينة متبادلة 163

××× إلى ح/ سندات القبض 1443

- عند استلام المصرف (المرسل) للإشعار المدين والحوالة من الفرع (بعدم تسديد الزبون لمبلغ الحوالة) يتم إجراء القيد التالي :

××× من ح/ مدينو ديون متأخرة التسديد 1691

××× إلى ح/ حسابات مدينة متبادلة 163

- وتتم المطالبة الأصولية من المصرف (المرسل) لحمل العميل الذي خصمت الحوالة أو الكمبيالة لصالحه لتسديدها وعند مراجعة العميل لتسديد مبلغ الحوالة سيتم إجراء القيد التالي:

××× من ح/ مقابل الحوالات المخصومة المرسله للفروع 2968

××× إلى ح/ حوالات مخصومة مرسله للفروع 1968

عند استلام المبلغ من العميل

××× من ح/ نقدية في الصندوق 181

أو ××× من ح/ حسابات جارية مدينة أو دائنة 143 أو 251

××× إلى ح/ مدينو ديون متأخرة التسديد 1691

محاسبة المنشآت المالية - المحاضرة التاسعة

سندات برسم التحصيل

السندات برسم التحصيل: وهي عبارة عن الأوراق التجارية (كمبيلات، حوالات وغيرها) أو أوراق مالية (أسهم وسندات) تودع لدى المصرف لغرض تحصيل مبالغها من المدينين نيابة عن أصحابها لذا سيكون المصرف كوسيط دون تحمل أي التزام مالي إلا في حالة تسديدها ويتقاضى المصرف عن هذه العمليات عمولات وأجور وتقسم سندات برسم التحصيل من حيث مكان أدائها إلى قسمين :

أولاً: سندات برسم التحصيل لدى المصرف : وهي السندات التي يكون مكان أدائها في نفس مدينة الفرع الذي قدمت له للإيداع.

فعند إيداع السندات برسم التحصيل لدى المصرف يكون القيد كالآتي (قيد نظامي):

xxx من ح/ سندات برسم التحصيل لدى المصرف 1966

xxx إلى ح/ مقابل سندات برسم التحصيل 2966

أما قيد العمولة والمصاريف المستحقة للمصرف فتستوفي من الحساب الجاري للزبون (مدين أو دائن) وبموجب القيد التالي:

xxx من ح/ الحسابات الجارية المدينة أو الدائنة 143 أو 251

xxx إلى ح/ عمولة سندات برسم التحصيل 44233

وعند استلام وتحصيل قيمة السندات يسجل القيد التالي:

xxx من ح/ نقدية لدى الصندوق 181

xxx إلى ح/ حسابات جارية مدينة أو دائنة 143 أو 251

أما السندات الغير مسددة في موعد استحقاقها فتعاد إلى مودعيها وعندئذ يتم عكس القيد المقابل:

xxx من ح/ مقابل سندات برسم التحصيل 2966

xxx إلى ح/ سندات برسم التحصيل لدى المصرف 1966

ثانيا: سندات برسم التحصيل لدى الفروع: وهي السندات التي تودع لدى إحدى فروع المصرف ويكون مكان أدائها في مدينة أخرى غير مدينة الفرع التي أودعت فيه.

فعند إيداع السندات برسم التحصيل يسجل القيد التالي (القيد النظامي):

xxx من ح/ سندات برسم التحصيل لدى الفروع 1967

xxx إلى ح/ مقابل سندات برسم التحصيل 2966

ثم يتم استيفاء المصاريف والعمولات المستحقة للمصرف بموجب القيد التالي:

xxx من ح/ الحسابات الجارية المدينة أو الدائنة 143 أو 251

xxx إلى ح/ عمولات السندات برسم التحصيل 44233

ثم يتم إرسال السندات مع جدول إلى الفروع المعنية حيث تعامل في الفروع المستلمة معاملة السندات برسم التحصيل لدى المصرف وكما يلي:

ويسجل القيد النظامي: (سجلات الفرع المرسل إليه السندات).

xxx من ح/ سندات برسم التحصيل لدى المصارف 1966

xxx إلى ح/ مقابل سندات برسم التحصيل 2966

وعند استلام الفروع المبالغ الخاصة بالسندات المرسل إليها في تاريخ استحقاقها من قبل الزبون يسجل القيد التالي:

xxx من ح/ حسابات جارية مدينة أو دائنة 143 أو 251

أو xxx من ح/ النقدية في الصندوق 181

xxx إلى ح/ الحسابات المدينة المتبادلة 163

ويتم عكس القيد النظامي كالآتي:

xxx من ح/ مقابل سندات برسم التحصيل 2966

xxx إلى ح/ سندات برسم التحصيل لدى المصارف 1966

وفي حالة عدم تحصيل المبلغ في الوقت المحدد من الزبون فيعاد السند إلى الفرع وايضا يتم عكس القيد النظامي (المتقابل) .

وبالنسبة للفرع (المرسل للسندات) فعند استلامه للإشعار الدائن (الذي يعلمه باستلام وتحصيل المبلغ) فيسجل القيد التالي:

xxx من ح/ حسابات مدينة متبادلة 163

xxx إلى ح/ الحسابات الجارية المدينة أو الدائنة 143 أو 251

ويقوم بعكس القيد النظامي (المتقابل) وكما يلي:

xxx من ح/ مقابل سندات برسم التحصيل 2966

xxx إلى ح/ سندات برسم التحصيل لدى الفروع 1967

وايضا يقوم المصرف المرسل بعكس القيد النظامي (المتقابل) في حالة تم إعلامه بعدم تحصيل المبلغ.

مثال :

تمت العمليات أدناه في مصرف الرشيد / فرع الصالحية (بغداد).

في 3/15 قدم الزبون سالم للمصرف كمبيالة مبلغها (450000) دينار وتستحق السداد بتاريخ 6/15 أي بعد (3 أشهر) ، وقد طلب الزبون سالم من المصرف استحصال مبلغها بتاريخ الاستحقاق من المدين (احمد) والساكن في بغداد ايضاً، وقد استوفى المصرف عمولة قدرها (5000) دينار من الحساب الجاري الدائن للزبون سالم.

في 6/15 قام المدين (احمد) بتسديد مبلغ الكمبيالة نقدا للمصرف وتم إضافة صافي المبلغ للحساب الجاري الدائن للزبون سالم.

في 7/20 أودع الزبون سمير كمبيالة مبلغها (700000) دينار وتستحق السداد في 11/20 ، وقد طلب من المصرف استحصال مبلغها من المدين (زيد) الساكن في مدينة الكوت ، وقد تم استيفاء مبلغ (7500) دينار كعمولة من الحساب الجاري الدائن للزبون سمير، وتم إرسال الكمبيالة إلى فرع الكوت ، وفي 11 /20 تم تسديد قيمة الكمبيالة نقدا من قبل المدين (زيد) تم أعلام فرع الصالحية بتحصيل المبلغ واجري اللازم.

المطلوب: تسجيل قيود اليومية اللازمة في سجلات فرع الصالحية وفرع الكوت.

سجلات فرع الصالحية	سجلات فرع الكوت
3/15 450000 ح/ السندات برسم التحصيل لدى المصرف 450000 ح/ مقابل السندات برسم التحصيل	
3/15 5000 ح/ حسابات جارية دائنة / قطاع خاص أفراد 5000 ح/ عمولة السندات برسم التحصيل	
6/15 450000 ح/ نقدية في الصندوق 181 450000 ح/ حسابات جارية دائنة	
6/15 450000 ح/ مقابل سندات برسم التحصيل	

	450000 ح/ سندات برسم التحصيل لدى المصرف
7/20 700000 ح/ السندات برسم التحصيل لدى المصرف 700000 ح/ مقابل سندات برسم التحصيل	7/20 700000 ح/ السندات برسم التحصيل لدى الفروع 700000 ح/ مقابل سندات برسم التحصيل
11/20 700000 ح/ نقدية في الصندوق 181 700000 ح/ حسابات مدينة متبادلة	7/20 7500 ح/ حسابات جارية دائنة / قطاع خاص أفراد 7500 ح/ عمولة سندات برسم التحصيل
11/20 700000 ح/ مقابل سندات برسم التحصيل 700000 ح/ السندات برسم التحصيل لدى المصرف	11/20 700000 ح / حسابات مدينة متبادلة 700000 ح / حسابات جارية دائنة
	11/20 700000 ح / مقابل سندات برسم التحصيل 700000 ح / سندات برسم التحصيل لدى الفروع

محاسبة المنشآت المالية – المحاضرة العاشرة

شعبة الإعتمادات والحوالات المستندية

يمثل الاعتماد المستندي (عقدا يتعهد المصرف بموجبه بفتح اعتماد لصالح الشخص المستفيد بناء على طلبه يفتح الاعتماد بضمان مستندات تمثل بضاعة منقولة أو معدة للنقل). وهناك شروط خاصة لفتح الاعتمادات المستندية وهي:

1- أن يكون لفتح الاعتماد المستندي حساب جاري مع المصرف أي انه احد زبائن المصرف الموثوق بهم .

2- أن يتم التعامل بالمستندات لا بالبضائع التي تمثلها في عمليات الاعتمادات المستندية. وتقسم الاعتمادات المستندية من حيث طبيعتها إلى :

أولاً: الاعتمادات المستندية الصادرة للاستيراد

وهي الاعتمادات التي تفتح لغرض استيراد بضائع بموجب مستندات وإجراءات يقوم بها المصرف الفاتح للاعتماد بناء على طلب الزبون فاتح الاعتماد، وهذه الاعتمادات المستندية الصادرة للاستيراد تتم معالجتها محاسبيا وفق الترتيب الآتي:

أ. عند فتح الاعتماد المستندي بناء على طلب المستورد يتم تسجيل القيد التالي:

××× ح/ حسابات جارية دائنة حسب القطاع 251

××× ح/ تأمينات لقاء الاعتمادات الصادرة 2551

××× ح/ عمولة الاعتمادات الصادرة وحوالاتها 4441

××× ح/ مصاريف اتصالات مستردة 4482

وفي الوقت نفسه يسجل القيد النظامي (المتقابل):

××× ح/ التزامات العملاء لقاء الاعتمادات المستندية الصادرة 1931

××× ح/ التزامات المصرف لقاء الاعتمادات المستندية الصادرة 2931

ب. عند وصول مستندات الشحن والتي في العادة تتكون من (حالة أو وصل استلام المجهز للمبلغ، أو بوليصة الشحن وتعتبر دليل إثبات لنقل واستلام البضاعة، شهادة منشأ البضاعة وصنفها ، أو شهادة الوزن أو شهادة صحية) يتم إجراء القيد التالي:

××× ح/ مستندات الشحن استيراد بحوزة المصرف 145

××× ح/ حسابات الاعتمادات المستندية 26671

ج. ثم يجري عكس القيد النظامي (المتقابل) الذي نظم عند فتح الاعتماد كالآتي:

××× ح/ التزامات المصرف لقاء الاعتمادات المستندية الصادرة 2931

××× ح/ التزامات العملاء لقاء الاعتمادات المستندية الصادرة 1931

د. عند ورود الإشعار المدين من المراسل الأجنبي بقيد المبلغ الخاص بقيمة مستندات الشحن على حساب المصرف يتم إجراء القيد التالي:

××× ح/ حسابات الاعتمادات المستندية 26671

××× ح/ حسابات المصارف الخارجية مع المصرف 2541

هـ. عند تخلص مستندات شحن البضاعة المستوردة من قبل المستورد يجري القيد التالي :

××× ح/ حسابات جارية دائنة حسب القطاع 251

××× ح/ تأمينات لقاء الاعتمادات الصادرة 2551

××× ح/ مستندات الشحن استيراد بحوزة المصرف 145

مثال/ بتاريخ 8/1 طلب المستورد (شركة الأنوار) إحدى شركات القطاع الخاص من مصرف الرشيد / الفرع الرئيسي فتح اعتماد مستندي بمبلغ (3000000) دينار عراقي ولمدة (4 أشهر)، وقد تم فتح الاعتماد وتم استيفاء المبالغ التالية من الحساب الجاري الدائن للمستورد وهي (25%) من أصل المبلغ كتأمينات و(25000) دينار عمولة و(10000) دينار أجور بريد.

في 8/15 طلبت شركة الأنوار زيادة مبلغ الاعتماد (1000000) دينار واستوفى المصرف (25%) من مبلغ الزيادة كتأمينات و(25000) كعمولة و(10000) كأجور بريد.

في 12/1 وردت مستندات الشحن الخاصة بالبضاعة المستوردة بقيمة (4000000) دينار مع أشعار من المراسل الأجنبي المدين بقيد قيمة المبلغ على حسابات المصرف لديه.

في 12/5 راجع المستورد (شركة الأنوار) المصرف وتم تخلص مستندات الشحن .

المطلوب: تسجيل قيود اليومية اللازمة في سجلات مصرف الرشيد الرئيسي.

الحل:

في 8/1 تسجيل قيد فتح الاعتماد المستندي في مصرف الرشيد لصالح الشركة .

$$3000000 \times 25\% = 750000 \text{ دينار}$$

785000 من ح/ حسابات جارية دائنة / قطاع خاص شركات 2516

750000 ح/ تأمينات لقاء الاعتمادات الصادرة 2551

25000 ح/ عمولة الاعتمادات الصادرة وحوالاتها 4441

10000 ح/ مصاريف الاتصالات المستردة 4482

وفي 8/1 يتم تسجيل القيد النظامي (المتقابل) بمبلغ الاعتماد المستندي وكالاتي:

3000000 ح/ التزامات العملاء لقاء الاعتمادات المستندية الصادرة 1931

3000000 ح/ التزامات المصرف لقاء الاعتمادات المستندية الصادرة 2931

في 8/15 تسجيل قيد الزيادة في مبلغ الاعتماد المستندي مع استيفاء المصرف لمبلغ العمولة

ومصاريف الاتصالات (1000000 × 25%) = 250000 دينار

285000 ح/ حسابات جارية دائنة / قطاع خاص شركات 2516

250000 ح/ تأمينات لقاء الاعتمادات الصادرة 2551

25000 ح/ عمولة الاعتمادات الصادرة وحوالاتها 4441

10000 ح/ مصاريف الاتصالات المستردة 4482

في 8/15 يتم تسجيل القيد النظامي (المتقابل) بمبلغ الزيادة في الاعتماد :

1000000 ح/ التزامات العملاء لقاء الاعتمادات المستندية الصادرة 1931

1000000 ح/ التزامات المصرف لقاء الاعتمادات المستندية الصادرة 2931

في 12/1 عند وصول مستندات الشحن بأنواعها الخاصة بالبضاعة المستوردة يتم تسجيل القيد التالي:

4000000 ح/ مستندات شحن استيراد بحوزة المصرف 145

4000000 ح/ حسابات الاعتمادات المستندية 26671

في 12/1 عند ورود الإشعار المدين من المراسل الأجنبي بقيد المبلغ الخاص بقيمة مستندات الشحن على حساب المصرف يتم إجراء القيد التالي:

4000000 ح/ حسابات الاعتمادات المستندية 26671

4000000 ح/ حسابات مصارف خارجية مع المصرف 2541

في 12/1 نفس التاريخ يعكس القيد النظامي (المتقابل) الذي نظم عند فتح الاعتماد المستندي كالآتي بعد التسوية بمبلغ (3000000 + 1000000) .

4000000 ح/ التزامات المصرف لقاء الاعتمادات المستندية الصادرة 1931

4000000 ح/ التزامات العملاء لقاء الاعتمادات المستندية الصادرة 2931

في 12/5 عند تخليص مستندات الشحن (البضاعة المستوردة) من قبل شركة الأفراح يتم تسجيل القيد التالي: (تكملة باقي الاعتماد 75%) من الحساب الجاري للشركة).

1000000 ح/ تأمينات لقاء الاعتمادات الصادرة 2551

3000000 ح/ حسابات جارية دائنة / قطاع خاص شركات 2516

4000000 ح/ مستندات شحن استيراد بحوزة المصرف 145

ملاحظة: وفي حالة عدم كفاية رصيد الحسابات الجارية الدائنة للشركة يتم تسجيل مبلغ الفرق على حساب مدينو ديون متأخرة التسديد 1691.

ثانياً: الاعتمادات المستندية الواردة للتصدير

وهي تلك الاعتمادات التي ترد للمصرف من قبل مراسليه الأجانب في الخارج لغرض تصدير بضاعة إلى مستوردين خارجيين وتتم المعالجة المحاسبية كالآتي:

1- عند استلام المصرف لكتاب الاعتماد المفتوح من المراسل الأجنبي وبعد التأكد من صحته يسجل القيد التالي:

××× ح/ التزامات المراسلين لقاء الاعتمادات الواردة 195

××× ح/ المستفيدين من الاعتمادات الواردة 295

2- بعد استلام المصرف المستندات الخاصة بشحن البضاعة والمستندات المطلوبة يقوم المصرف بدفع قيمتها للشخص المصدر العراقي بالدينار العراقي بسعر الشراء أو السعر الذي يقرره البنك المركزي العراقي بعد استيفاء العمولات والأجور المطلوبة منه ويسجل القيد التالي:

××× ح/ مستندات الشحن لقاء اعتمادات واردة / للتصدير 146

××× ح/ عمولة الاعتمادات الواردة وحوالاتها 4443

××× ح/ حسابات جارية دائنة / حسب القطاعات 251

3- عند ورود الإشعار من قبل المراسل الأجنبي والخاص بقيد المبلغ لصالح المصرف يتم تسجيل القيد التالي:

××× ح/ نقدية لدى المصارف الخارجية 187

أو ×× ح/ حسابات مصارف خارجية مع المصرف 2541

××× ح/ مستندات الشحن لقاء اعتمادات واردة / للتصدير 146

4- ثم يتم عكس القيد النظامي (المتقابل) الذي تم تسجيله عند فتح الاعتماد كالأتي:

××× ح/ المستفيدين من الاعتمادات الواردة 295

××× ح/ التزامات المراسلين لقاء الاعتمادات الواردة 195

مثال : في 7/1 ورد إلى مصرف الرافدين / الفرع الرئيسي كتاب بفتح اعتماد من المراسل في مدينة لندن والخاص بتصدير بضائع إلى احد المستوردين في مدينة لندن، وبعد التأكد من صحة الاعتماد البالغة قيمته (3500000) دينار تم إجراء اللازم من قبل مصرف الرافدين الرئيسي.

في 11/1 استلم مصرف الرافدين المستندات الخاصة بشحن البضاعة من الشخص المصدر العراقي والبالغة قيمتها (3500000) دينار ، وقد قام مصرف الرافدين بدفع قيمة المستندات إلى المصدر العراقي بعد استقطاع عمولة (30000) دينار وتم إضافة صافي المبلغ إلى الحساب الجاري الدائن للمصدر العراقي .

في 11/5 ورد أشعار من المراسل في مدينة لندن ب قيد المبلغ لصالح حساب المصرف لديه.

المطلوب: تسجيل القيود اليومية اللازمة في سجلات مصرف الرافدين/ الرئيسي.

1- في 7/1 عند استلام مصرف الرافدين كتاب الاعتماد المفتوح من المراسل في لندن يتم تسجيل القيد التالي:

3500000 ح/ التزامات المراسلين لقاء الاعتمادات الواردة 195

3500000 ح/ المستفيدين من الاعتمادات الواردة 295

2- في 11/1 عند استلام مصرف الرافدين المستندات الخاصة بشحن البضاعة يقوم بدفع قيمتها للمصدر العراقي بعد استيفاء العمولات والأجور ويسجل القيد التالي:

3500000 ح/ مستندات الشحن لقاء اعتمادات واردة/ للتصدير 146

30000 ح/ عمولة الاعتمادات الواردة وحالاتها 4443

3470000 ح/ حسابات جارية دائنة / قطاع خاص / أفراد 2517

3- في 11/5 عند ورود أشعار من المراسل في لندن ب قيد المبلغ لصالح مصرف الرافدين الرئيسي يسجل القيد التالي:

3500000 ح/ حسابات مصارف خارجية مع المصرف 2541

أو 3500000 ح/ نقد لدى المصارف الخارجية 187

3500000 ح/ مستندات الشحن لقاء اعتمادات واردة/ للتصدير 146

4- في 11/5 نفس التاريخ يقوم مصرف الرافدين بعكس القيد النظامي الذي تم تسجيله عند فتح الاعتماد المستندي بالقيد التالي:

3500000 ح/ المستفيدون من الاعتمادات الواردة 295

3500000 ح/ التزامات المراسلين لقاء الاعتمادات الواردة 195

محاسبة المنشآت المالية - المحاضرة الحادية عشر

شعبة خطابات الضمان

يعرف خطاب الضمان بأنه تعهد يصدر من البنك بناء على طلب أحد المتعاقدين معه (الأمر) بدفع مبلغ معين أو قابل للتعيين لطرف آخر (المستفيد) دون قيد أو شرط إذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب ويحدد في الخطاب الغرض الذي صدر من أجله.

أطراف خطاب الضمان:

- 1- المصرف.. وهو الجهة التي تصدر الخطاب ويسمى بالضامن ويترتب عليه الالتزام تجاه الطرف المستفيد إذا أخل الطرف الأمر بالتزاماته ومعنى ذلك أن المصرف ملتزم بالدفع إلى الجهة المستفيدة.
- 2- الأمر .. هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يصدر خطاب الضمان حسب أمره .
- 3- المستفيد .. وهو الجهة التي يصدر خطاب الضمان لصالحها.

أنواع خطابات الضمان:

1- خطابات الضمان الداخلية .. وهي التي تصدر بناءا على طلب داخلي لمنفعة جهة داخل البلد ويتطلب الأمر عند إصدارها الالتزام بالضوابط التي تنظم عملياتها ومن أهم هذه الضوابط مدة خطاب الضمان حيث أن مسؤولية المصرف تنتهي بانتهاء هذه المدة ما لم يتم تجديدها وكذلك الحال بالنسبة لغرض خطاب الضمان يجب تحديده تحديدا واضحا.

أ. عند إصدار خطاب الضمان الداخلي من قبل المصرف يسجل القيد التالي:

xxx ح / حسابات جارية دائنة حسب القطاع 143 أو 251

xxx ح / تأمينات لقاء خطابات الضمان 2551

xxx ح / عمولة خطابات الضمان الداخلية 4451

xxx ح / رسوم الطابع المالية المستحقة 26663

ب. ثم يسجل قيد نظامي بكامل مبلغ الخطاب:

xxx ح / التزامات العملاء لقاء خطابات الضمان الداخلية المصدرة 1921

xxx ح / خطابات الضمان الداخلية المصدرة بعهددة المصرف 2921

ج. عند ورود مطالبة للمصرف بتجديد خطاب الضمان يبقى القيد النظامي كما هو وتستوفى العمولة المصرفية ورسم الطابع بالقيد التالي:

xxx ح / حسابات جارية دائنة حسب القطاع 143 أو 251

xxx ح / عمولة خطابات الضمان الداخلية 4451

xxx ح / رسوم الطابع المالية المستحقة 26663

د. إذا أعيدت نسخة السند الأصلي من الخطاب إلى المصرف من قبل الجهة المستفيدة لأنتفاء الحاجة إليه يقوم المصرف هنا بعكس القيد النظامي وإعادة التأمينات إلى الأمر وكما يلي:

xxx ح / خطابات الضمان الداخلية المصدرة بعهددة المصرف 2921

xxx ح / التزامات العملاء لقاء خطابات الضمان الداخلية المصدرة 1921

xxxح/ تأمينات لقاء خطابات الضمان 2551

xxxح/ حسابات جارية دائنة حسب القطاع

هـ. إذا ترتبت فوائد تأخيرية عن المدة التي يبقى فيها المصرف ملتزماً ما بين إنتهاء المدة الأصلية وتاريخ الإلغاء يسجل القيد التالي:

xxxح/ تأمينات لقاء خطابات الضمان 2551

xxxح/ فوائد خطابات الضمان 4453

xxxح/ حسابات جارية دائنة حسب القطاع

و. إذا طلبت الجهة المستفيدة تنفيذ خطاب الضمان (أي طلبت دفع مبلغه لها لأي سبب) فأن المصرف سيكون ملزماً بتسديد المبلغ ويسجل القيد التالي:

xxxح/ مدينو خطابات الضمان المدفوعة 1693

xxxح/ الشيكات المسحوبة على المصرف 2563

ر. ثم يُرجع المصرف على التأمينات المستلمة عن خطاب الضمان إلى الحساب الجاري للعميل (الأمر) فإذا كان الرصيد كافي لتغطية مبلغ خطاب الضمان يسجل القيد التالي:

xxxح/ تأمينات لقاء خطابات الضمان 2552

xxxح/ الحسابات الجارية الدائنة حسب القطاع

xxxح/ مدينو خطابات الضمان المدفوعة 1693

ز. إذا كان الرصيد غير كافي لتغطية مبلغ الخطاب المدفوع يسجل القيد التالي:

xxxح/ تأمينات لقاء خطابات الضمان 2552

xxxح/ الحسابات الجارية الدائنة حسب القطاع

xxxح/ مدينو ديون متأخرة التسديد 1691

xxxح/ مدينو خطابات الضمان المدفوعة 1693

ي. ويتابع تحصيل المبلغ المتبقي بذمة الأمر على أن لا يلغى القيد النظامي إلا في حالة تسديد المبلغ كاملاً.

مثال : تمت العمليات أدناه في مصرف الرافدين/الصالحية

في 3/1 طلبت الشركة العراقية للاستثمارات (قطاع خاص) اصدار خطاب ضمان داخلي بمبلغ (1,500,000) دينار لصالح وزارة الاسكان والتعمير لتنفيذ مقاوله رست عليها واستوفى المصرف المبالغ التالية من الحساب الجاري الدائن للشركة

(25% تأمينات / 10,000 دينار عمولة خطابات الضمان / 2000 دينار رسوم طابع مالية).

في 6/30 طلبت وزارة الاسكان والتعمير من المصرف تسديد قيمة الخطاب نظراً لعدم تمكن الشركة من تنفيذ التزاماتها وقد أجري اللازم علماً أن المصرف وجد أن رصيد الحساب الجاري للشركة لا يكفي حيث بقي مبلغ (200,000) دينار بذمتها .

في 7/5 سددت الشركة ما بذمتها من دين للمصرف.

المطلوب/ تسجيل القيود اللازمة للعمليات أعلاه في سجلات المصرف المذكور . *+*+*+*

الحل /

3/1

387000 ح / حسابات جارية دائنة حسب القطاع 143 أو 251

375000 ح / تأمينات لقاء خطابات الضمان 2551

10000 ح / عمولة خطابات الضمان الداخلية 4451

2000 ح / رسوم الطوابع المالية المستحقة 26663

ثم يسجل قيد نظامي بكامل مبلغ الخطاب:

1500000 ح / التزامات العملاء لقاء خطابات الضمان الداخلية المصدرة 1921

1500000 ح / خطابات الضمان الداخلية المصدرة بعهددة المصرف 2921

6/30

1500000 ح / مدينو خطابات الضمان المدفوعة 1693

1500000 ح / الشيكات المسحوبة على المصرف 2563

375000 ح / تأمينات لقاء خطابات الضمان 2552

925000 ح / الحسابات الجارية الدائنة حسب القطاع

200000 ح / مدينو ديون متأخرة التسديد 1691

1500000 ح / مدينو خطابات الضمان المدفوعة 1693

7/5

200000 ح / نقد في الصندوق 181

200000 ح / مدينو ديون متأخرة التسديد 1691

1500000 ح / خطابات الضمان الداخلية المصدرة بعهددة المصرف 2921

1500000ح/التزامات العملاء لقاء خطابات الضمان الداخلية المصدرة 1921

خطابات الضمان الخارجية

يتم إصدار هذا النوع مقابل الخطابات التي يصدرها المراسلون تجاه الجهة الخارجية المتمثلة بالمجهز الأجنبي للبضائع المستوردة عن طريق الاعتمادات المستندية.

1- عند إصدار خطاب الضمان الخارجي يسجل القيد التالي:

1692ح/مدينو خطابات الضمان الخارجية

4452ح/عمولة خطابات الضمان الخارجية

4482ح/مصاريف اتصالات مستردة

ثم يسجل قيد نظامي بمبلغ الخطاب الخارجي:

1922ح/التزامات المراسلين لقاء خطابات الضمان الخارجية المصدرة

2922ح/خطابات الضمان الخارجية المصدرة بعهدة المصرف

2- ثم يرسل المصرف خطاب الضمان الخارجي إلى المراسل وتتم مطالبة المراسل بتسديد مصاريف خطاب الضمان وعند التسديد يسجل القيد التالي:

2541ح/حسابات مصارف خارجية مع المصرف

1692ح/مدينو مصاريف خطابات الضمان الخارجية

163ح/حسابات مدينة متبادلة

في الفرع التابع

1692ح/مدينو مصاريف خطابات الضمان الخارجية

3- عند انتفاء الحاجة إلى خطاب الضمان الخارجي وانتهاء التزام المصرف يعكس القيد النظامي:

Xxxح/ خطابات الضمان الخارجية المصدرة بعهدة المصرف 2922

Xxxح/ التزامات المراسلين لقاء خطابات الضمان الخارجية المصدرة 1922

مثال : تمت العمليات التالية في مصرف الرافدين / الفرع الرئيسي

في 6/1 ورد إشعار من مصرف القاهرة يطلب فيه فتح خطاب ضمان خارجي لمنفعة إحدى دوائر الدولة لمدة أربعة أشهر بقيمة 650000 دولار أمريكي وقد بلغت العمولات نسبة 1% وأجور البريد 10000 دينار عراقي.

في 6/6 ورد إشعار دائن من المراسل بقيد المبلغ لصالح حسابات المصرف لديه عن تسديد مصاريف الخطاب.

في 10/1 ورد كتاب من المراسل طلب فيه إلغاء خطاب الضمان لإنتفاء الحاجة إليه.

المطلوب // اجراء قيود اليومية اللازمة علما إن المبلغ المعادل للدولار هو 1250 دينار

الحل // 650000 دولار أمريكي x 1250 = 812500000 دينار عراقي

في 6/1

8135000 ح/ مدينو خطابات الضمان الخارجية 1692

8125000 ح/ عمولة خطابات الضمان الخارجية 4452

10000 ح/ مصاريف اتصالات مستردة 4482

812500000 ح/ التزامات المراسلين لقاء خطابات الضمان الخارجية المصدرة 1922

812500000 ح/ خطابات الضمان الخارجية المصدرة بعهدة المصرف 2922

8135000 ح/ نقد لدى المصارف الخارجية 187

8135000 ح/ مدينو مصاريف خطابات الضمان الخارجية المصدرة 1922

في 10/1

812500000 ح/ خطابات الضمان الخارجية المصدرة بعهدة المصرف 2922

812500000 ح/ التزامات المراسلين لقاء خطابات الضمان الخارجية المصدرة 1922

طبيعة أنشطة المصارف الإسلامية وخصائصها

أولاً: مفهوم المصرف الإسلامي

هو مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية المختلفة في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمة الإسلامية، وتهدف المصارف الإسلامية إلى تحقيق الربح المناسب لأصحاب الاستثمارات والمساهمين إضافة إلى تطهير المعاملات من الربا المحرم شرعاً.

ثانياً: أنشطة المصارف الإسلامية

- 1- تقديم الخدمات المصرفية والاستشارات الاستثمارية في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- 2- القيام بعمليات الاستثمار والتمويل في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

3- تقديم الخدمات الاجتماعية والدينية

ثالثاً: الاختلافات الأساسية بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية

- 1- يقوم المصرف الإسلامي على أسس عقائدية بينما يقوم البنك التقليدي على أسس مادية.
- 2- يجب أن يلتزم العاملون بالمصرف الإسلامي بالقيم والاخلاق الفاضلة بينما يهتم العاملون بالبنك التقليدي بالنواحي المادية فقط.
- 3- يقوم المصرف الإسلامي على أساس إجتماعي بينما يقوم البنك التقليدي على أساس تحقيق أقصى ربحية ممكنة
- 4- تعتمد المصارف الإسلامية على نظام المشاركة في الربح والخسارة وتفاعل المال مع العمل بينما تعتمد البنوك التقليدية على الاقتراض والإقراض الربوي.
- 5- تهتم المصارف الإسلامية بالتعامل مع أصحاب المهن والحرف وصغار التجار والصناع بصيغ الاستثمار والتمويل الإسلامية المختلفة بينما تعتمد البنوك التقليدية بالتعامل معهم بنظام القروض بفائدة.
- 6- يؤدي عدم تعامل المصارف الإسلامية بالرّبا إلى تخفيض تكاليف الإنتاج بينما تتعامل البنوك التقليدية بالرّبا الذي يؤدي إلى تضخيم التكاليف وارتفاع الأسعار.

رابعاً: الأسس المحاسبية للمصارف الإسلامية

- 1- **أساس استقلال الذمة المالية..** وفقا لهذا الأساس يعامل المصرف الإسلامي على أنه شخصية معنوية مستقلة أي يتم الفصل بين ذمة المستثمرين والمساهمين والمتعاملين مع المصرف (العملاء) وذلك عند حساب حقوق كل منهم وما عليهم من التزامات وفقا للعقود الشرعية.
- 2- **أساس الحولية..** يعتبر الحول مدة زمنية لحدوث النماء في الفكر المحاسبي الإسلامي وأساسا لحساب معظم أنواع الزكوات وتطبق المصارف الإسلامية أساس الحولية وفقا للتقويم الهجري وبعضها وفقا للتقويم الميلادي وليس في هذا مخالفة شرعية ولكن من الافضل أن تسير جميعها على أساس الحول الهجري حتى يمكن المقارنة وإعداد الحسابات الختامية لها جميعا.
- 3- **استمرارية النشاط ..** يقضي هذا الأساس بأن ينظر إلى المشروع إلى أنه مستمر في نشاطه وأن التصفية أمر غير عادي في حياة المشروع وتطبق كل من المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية هذا الأساس.
- 4- **التسجيل الفوري التاريخي..** ويقصد به سرعة كتابة المعاملات فور حدوثها أولا بأول وهذا الأساس ملزم للمصارف الإسلامية وقد أخذت به النظم المحاسبية التقليدية واعتبروه من المبادئ المحاسبية المتفق عليها.
- 5- **التسجيل المقترن بالمستندات..** ويقصد به أن يكون تسجيل المعاملات مقترنا بأدلة الإثبات والتي تتمثل بالمستندات وذلك لتجنب الاجتهادات الشخصية وسد باب الشك في صحة البيانات.
- 6- **ثبات تطبيق الأسس المحاسبية خلال الفترات الزمنية..** ويقصد به ثبات الأسس الكلية المطبقة من حيث المسميات حتى تسهل عملية المقارنة والتجميع والتفريق حسب متطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية ويعتبر أساس التوحيد المحاسبي وثبات تطبيق الأسس المحاسبية من الضروريات في المصارف الإسلامية حتى يمكن إجراء المقارنات وتقويم الاداء بين السنوات وبين المصارف الإسلامية.
- 7- **القياس الفعلي أو الحكمي..** يتم القياس في الفكر المحاسبي الإسلامي على أساس الحاصل الفعلي المؤيد بأدلة تحقيقا لأساس الموضوعية ولكن الموضوعية الكاملة صعبة التحقيق لذا كان لابد من اللجوء إلى التقدير الحكمي المبني على أساس الحنكة والخبرة .

8- **القياس النقدي ..** يقضي هذا الأساس بقياس الاحداث الاقتصادية واثباتها في السجلات على أساس وحدات نقدية وهذا الأساس موجود في الفكر المحاسبي التقليدي ولكن مع فرض ثبات وحدة النقد أما في الفكر المحاسبي الإسلامي فيلزم ربط قيمة النقد بالذهب والفضة ولا يفترض ثبات وحدة النقد وتطبق المصارف الإسلامية أساس القياس النقدي عن طريق التقويم على أساس القيمة الجارية لكي تعبر القوائم المالية عن الحاضر في حاضره.

9- **أخذ التغيرات في قيمة وحدة النقد ..** يقضي هذا الأساس بضرورة الأخذ في الاعتبار التغيرات التي تطرأ على قيمة وحدة النقد عند التقويم لأغراض إعداد القوائم المالية وتقوم المصارف الإسلامية بتقويم موجوداتها في نهاية الفترة المالية على أساس القيمة الجارية وليس على أساس ثبات وحدة النقد وهذا الأساس يختلف عن الأساس المطبق في البنوك التجارية حيث يتم التقويم على أساس التكلفة التاريخية وقت الاقتناء.

10- **الواقعية في الاحتياط للمستقبل ..** يجري قياس النفقات والايادات في الفكر المحاسبي الإسلامي على أساس واحد وهو القيمة الجارية كما تقوم الأصول على أساس القيمة الجارية وهذا يمثل احتياطاً دقيقاً لما قد يحدث في المستقبل من نقص في الايرادات أو زيادة في النفقات أو تغير في قيمة الأصول ويجب على المصارف الإسلامية أن تأخذ بأساس الواقعية والمساواة عند تقدير الالتزامات المتوقعة في المستقبل بعدم المغالاة والاحتياط الشديد للمستقبل وعلى النقيض من ذلك تطبق البنوك التقليدية مبدأ الحيطة والحذر والذي يقضي بأن تأخذ كل خسارة متوقعة بالحسبان وإهمال كل ربح متوقع عند تحديد نتائج الاعمال والمركز المالي وهذا يؤدي إلى تقدير الأرباح بأقل مما هو عليه وبالتالي لا يعبر الربح المحسوب بهذه الطريقة عن الربح الحقيقي القابل للتوزيع.

11- **المقابلة عند قياس نتائج الاعمال ..** تطبق المصارف الإسلامية أساس المقابلة بين النفقات والايادات عند تحديد نتائج الأنشطة مع الفصل بين نتائج نشاط الخدمات المصرفية ونشاط الاستثمار والتمويل ونشاط الخدمات الاجتماعية وتطبيق البنوك التقليدية نفس الأساس ولكن الاختلاف بينهما في تحليل النفقات والايادات وطرق قياسها وعدم الفصل بين نتائج الاعمال بين نشاط الخدمات المصرفية والأنشطة الأخرى حيث تطبق نظام الفائدة الذي يختلف عن صيغ وضوابط الاستثمار الإسلامي.

12- **الموازنة بين التبيان والسرية..** يجب على المصارف الإسلامية أن توازن بين التبيان (الإفصاح) وبين مصالح الاطراف المعنية بأمر المصرف بحيث لا تغطي مصلحة طرف على مصلحة الطرف الآخر وعلى المحاسب أن يلتزم بالصدق والأمانة والعدل في عرض المعلومات المحاسبية.

المحاسبة في شركات التأمين

مفهوم التأمين وأهمية النشاط التأميني

أولاً: مفهوم التأمين

يعرف التأمين بأنه أداة إجتماعية يمكن بواسطتها تحويل عبء الخطر من الشخص المعرض له إلى جهة أخرى تعاونه في تحمله. وهذا يعني إن فكرة التأمين تقوم على أساس اتفاق مسبق بين طرفين يتم خلاله تحويل عبء الخطر المعرض له الطرف الثاني (المؤمن له) إلى الطرف الأول (المؤمن) مقابل دفعة مالية يتم حسابها وفق أسس فنية واحصائية ورياضية تمكن من تغطية الخسائر المحتملة الوقوع.

ثانياً: أهمية التأمين

1- يستطيع رجال الاعمال وغيرهم تجنب تجميد جزء من رأس مالهم وذلك لمواجهة الأخطار المحتمل وقوعها من خلال قسط التأمين وبذلك يحققون ضماناً ضد الخسائر المالية التي يحتمل أن تصيبهم نتيجة وقوع خطر معين.

2- يؤدي تخصص بعض الهيئات في عمليات التأمين إلى اتساع خبرتها وزيادة معلوماتها عن الطرق المختلفة التي يمكن بواسطتها تقادي الاخطار المختلفة التي تواجه الانسان.

- 3- يؤدي التأمين إلى تجميع رؤوس أموال كبيرة من مبالغ صغيرة واستثمار هذه الأموال في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي.
- 4- تحقيق مبدأ التعاون بين مجموعة الأفراد المعرضين لنفس الخطر وتأمين مستقبلهم بالمشاركة في تحمل الأخطار التي يتعرضون لها مما يساعد على نشر الثقة والأمان بينهم.
- 5- يُعد التأمين أحد عوامل زيادة الإنتاج من خلال بث روح الطمأنينة والأمان لدى الأفراد من المخاطرة باستثمار أموالهم مما يزيد من مقدرتهم على الإنتاج.
- 6- يقوم التأمين في المحافظة على رؤوس الأموال من خلال دفع التعويضات عن الخسائر والاضرار الناتجة من تحقق الأخطار.
- 7- يساهم التأمين في نمو الحركة العمرانية والصناعية والتجارية من خلال استثمار الفوائض المالية في مختلف المشاريع.
- 8- يساهم التأمين مساهمة فعالة في الحد من تكرار وقوع الأخطار وتحسين طرق مجابهتها والحد من الآثار المترتبة عليها وذلك من خلال الدراسات والبحوث والخبرات المتراكمة في مجال الوقاية ومنع مسببات الأخطار.
- 9- للتأمين أهداف إجتماعية وذلك من خلال مايقدمه التأمين الإجباري ضد حوادث السيارات والتأمينات الإجتماعية وما تحققه من حماية وأمان للأفراد المتعرضين لها.
- 10- يُعد التأمين عاملاً مهماً تعتمد عليه الدولة الحديثة في محاربة الفقر الذي يترتب على البطالة والمرض والخسارة في الممتلكات بسبب الحريق أو السرقة أو الغرق وغيرها من الأخطار.
- 11- توفير فرص عمل جديدة في شركات التأمين نفسها إذ يتطلب نشاط التأمين توفير قدر كبير من العمالة ذات الخبرات المتفاوتة.

ثالثاً: مصادر العمليات التأمينية

هناك ثلاث مصادر تحصل منها شركات التأمين على العمليات الخاصة بها وهذه المصادر هي:-

- 1- العملاء.. وذلك عن طريق اتصالهم المباشر بشركة التأمين دون أي وسيط.

- 2- شركات التأمين الأخرى.. إذ تقوم كل شركة تأمين أحياناً بإعادة التأمين على جزء من عملياتها لدى شركات إعادة التأمين وذلك لأن الشركة الأصلية لا يمكنها أن تتحمل الخطر بأكمله لذا فهي تشارك شركات التأمين الأخرى في تحمل جزء من هذا الخطر مقابل التنازل عن جزء من قسط التأمين .
- 3- الوكلاء.. وهم الذين يعطى لهم تفويض مطلق من قبل شركة التأمين والحق في تحصيل الأقساط واعطاء الوصولات الدالة على ذلك.

رابعاً: عقد التأمين وعناصره

يعرف عقد التأمين بأنه " عقد يلتزم به المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد مبلغ من المال في حالة وقوع الخطر المؤمن منه وذلك مقابل أقساط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له إلى المؤمن". أما عناصر عقد التأمين فهي:

- 1- طرفي العقد وهما "المؤمن" وهو الطرف الذي يلتزم بدفع التعويض إلى الطرف الثاني عند تحقق الخطر المؤمن منه و" المؤمن له" وهو الطرف الذي يلتزم بتسديد قسط التأمين إلى الطرف الأول وهو صاحب الشيء موضوع التأمين.
- 2- الخطر المؤمن منه وهو الحادث المحتمل الوقوع والذي يخشاه الطرفان المتعاقدان.
- 3- مبلغ التأمين ويمثل إلزام المؤمن تجاه المؤمن له أو المستفيد عند تحقق الخطر المؤمن منه وقد يكون محدد القيمة كما في التأمين على الحياة أو يمثل الحد الأقصى لألتزام المؤمن كما في التأمين على الممتلكات.
- 4- قسط التأمين ويثل الدفعة المالية التي يقوم المؤمن له بتسديدها إلى المؤمن ويتم احتسابه وفق أسس فنية مضافاً إليه بعض التحويلات كالمصاريف الإدارية والأجور والايجارات والعمولات وهامش من الربح يعتمد عليه المؤمن في تغطية حسيطة الأضرار.
- 5- مدة التأمين وتمثل فترة سريان عقد التأمين منذ بدايته وحتى تاريخ انتهاءه والتي يكون المؤمن خلالها ملتزماً بدفع التعويض عند تحقق الخطر المؤمن منه خلال هذه المدة .
- 6- المستفيد وهو الشخص الذي يؤدي إليه المؤمن قيمة التأمين والذي أشتراط التأمين لصالحه.

خامساً: خصائص عقد التأمين

- 1- التأمين عقد رضائي : حيث يتم عن تراضي الطرفين المؤمن والمؤمن له.
- 2- التأمين عقد مفاوضة : حيث ان كل طرف من طرفي عقد التأمين يأخذ مقابل ما يعطي فالمؤمن يأخذ القسط مقابل تحمل عبء الخطر المؤمن منه ويقوم بدفع التعويض عند تحقق هذا الخطر. أما المؤمن له فهو يسدد قسط التأمين مقابل حصوله على الامان من الخطر المؤمن منه من خلال التعويض الذي سيحصل عليه.
- 3- التأمين عقد احتمالي : حيث أن الخطر المؤمن منه محتمل الوقوع وبالتالي لا يعرف كل طرف من طرفي العقد عند التعاقد مقدار ما سيأخذ ومقدار ما سيعطي لان ذلك يتوقف على مدى وقوع الخطر و حصول الضرر من عدمه.
- 4- التأمين عقد ملزم لجانبية: حيث ان كل من طرفي العقد المؤمن والمؤمن له يلتزم بالتزامات معينة فالمؤمن ملزم بدفع التعويض عن الخسارة الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن منه مقابل التزام المؤمن له بتسديد قسط التأمين .
- 5- التأمين عقد مستمر: حيث يستمر عقد التأمين ويمتد لفترة زمنية يتم تحديدها في وثيقة التأمين.
- 6- التأمين عقد من عقود الاذعان : حيث أن المؤمن وهو الطرف القوي الذي يضع شروطه وأحكامه بموجب وثيقة التأمين وليس للمؤمن له الا ان يقبلها جملة أو يرفضها بشكل كامل دون أن تكون له حرية مناقشتها أو تعديلها وغالباً ما تكون هذه الشروط مكتوبة في وثيقة التأمين.
- 7- التأمين عقد تجاري : تعتبر أعمال التأمين على اختلاف أنواعه وأقسامه أعمالاً تجارية أذ ان شركات التأمين تقوم بمزاولة أعمال التأمين بهدف تحقيق الربح.
- 8- التأمين عقد شرطي : حيث أن التزام المؤمن بدفع التعويض لا يتم تنفيذه الا إذا تحقق الخطر المؤمن منه وبذلك فإن هذا الالتزام معلق على شرط قد يتحقق و قد لا يتحقق.

سادساً : أنواع التأمين

من حيث الشكل

1- التأمين التعاوني: ويقصد به اتفاق مجموعة من الاشخاص المعرضين لأخطار معينة على تعويض الخسائر والاضرار التي قد تصيب أحدهم من خلال مبالغ محددة يقومون بتسديدها لتكوين صندوق مشترك يتم من خلاله دفع التعويضات لمن يصيبهم الضرر عند تحقق الخطر، أي إن هذا النوع من التأمين يقوم على أساس فكرة التعاون من أجل درء الخطر . وبذلك يقوم كل فرد من أفراد الجماعة المساهمة في هذا النوع من التأمين بدور المؤمن والمؤمن له بنفس الوقت. هذا وقد يكون الاتفاق لدراء خطر الحريق أو الاخطار الطبيعية أو الاخطار التي تتعرض لها الزراعة وغيرها من الاخطار التي يتفقون عليها والتي قد يتعرضون لها بصورة مشتركة.

2- التأمين التجاري: ويقصد به التأمين الذي تقوم به شركات متخصصة وتمارسه بهدف تجاري وهي شركات التأمين وبموجبه تتعهد الشركة بتعويض المؤمن له عن الخسارة المالية التي يتعرض لها عند وقوع الخطر المؤمن منه وذلك لقاء قسط ثابت يؤديه المؤمن له الى شركة التأمين . و معظم أنواع التأمين يتم مزاولتها بهدف تجاري من أجل تغطية الخسائر الناتجة عن أخطار متعددة كالحريق والاطار البحرية و تأمين السيارات التكميلي والهندسي والمسؤولية وغيرها.

من حيث محل التأمين:

1- التأمين على الاموال : يكون محل التأمين في هذا الانواع من التأمين هي الاموال والممتلكات المؤمن عليها . والتي يكون مسؤولاً عنها المؤمن له أو في حيازته بالإضافة الى أمواله الخاصة التي قد تتعرض لأخطار عديدة حسب نوع كل منها. ويتميز هذا النوع من التأمين بأن مسؤولية المؤمن تتحدد بأقصى خسارة مادية تنتج عن تحقق الخطر وبما لا يتجاوز مبلغ التأمين وهي العقود التعويضية التي تخضع لمبدأ التعويض . ومن أهم أنواعه:

أ- التأمين ضد الحريق.

ب-التأمين ضد السرقة والسطو.

- ج- التأمين البحري .
- د- التأمين على السيارات التكميلي.
- هـ- التأمين الزراعي.
- و- التأمين على النقود.
- ذ- التأمين على الألواح الزجاجية .
- ر- التأمين الهندسي.

2- التأمين على الأشخاص : ويتضمن جميع أنواع التأمين التي يكون فيها محل التأمين الأشخاص أنفسهم وهذا النوع من التأمين لا يخضع لمبدأ التعويض لأن حياة الإنسان لا يمكن تقديرها بمقياس مادي كالنقود وبذلك تكون محددة القيمة بمبلغ التأمين ومن أنواعه ما يلي :

أ- التأمين على الحياة بأنواعه المختلفة

ب- التأمين ضد الحوادث الشخصية

ج- تأمين المعاشات

3- التأمين من المسؤولية: ويشمل جميع أنواع التأمين التي يكون محل التأمين فيها المسؤولية المدنية بنوعيتها التقصيرية والعقدية وبذلك ليس في هذا النوع من التأمين مبلغ للتأمين وإنما هناك حدود للمسؤولية يتم تحديدها كحد أقصى للحادثة الواحدة أو قد يكون البعض منها غير محدد القيمة . والتعويض ينصب على المسؤولية القانونية التي تترتب على المؤمن له تجاه الغير (الطرف الثالث) في شخصه أو ممتلكاته عن الحوادث التي يكون مسؤولاً عنها قانوناً نتيجة إهماله أو تقصيره أو إخلاله بأي التزام في الواجب الذي يفرضه القانون على الجميع بعدم الإضرار بالغير أو الإخلال بالتزام ناشئ عن التعاقد ومن أهم أنواعه ما يلي:-

أ- تأمين المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات والسفن والطائرات.

ب- تأمين مسؤولية رب العمل تجاه عماله (إصابات العمل).

ج- تأمين مسؤولية أرباب المهن كالأطباء والصيدلة والمهندسين وغيرهم.

د- تأمين مسؤولية منتجي الأغذية وتوزيعها.

ر- تأمين مسؤولية المزارعين

من حيث إجراء التأمين

- 1- التأمين الاختياري : ويشمل هذا النوع من التأمين جميع أنواع التأمين التي يكون الشخص حراً في إجراءها ضد الأخطار التي قد يتعرض لها ومن أنواعه التأمين على الحياة وتأمين الحريق والسرقة وغيرها والتي لا يكون الشخص مجبراً على إجراءها.
- 2- التأمين الإجباري: يشمل هذا النوع من التأمين الأنواع التي يكون فيها الشخص المعرض للخطر ملزماً بالتأمين عليها أما بحكم القانون أو بموجب اللوائح والنظم ومن أنواعه التأمين الإجباري ضد حوادث السيارات والتأمينات الاجتماعية.